ثانيا : التحديث في ايران

الاصلاحات في العهد القاجاري :

كانت هناك محاولات اصلاحية خلال العهود المختلفة التي حكمت ايران قبل وصول رضا شاه الى السلطة ، فأيران التي كانت جزءاً من الدولة الاسلامية منذُ عهد الخلافة الراشدة مروراً بالعهود الاموية والعباسية وصولاً الى الدويلات التي حكمت بعد الغزو المغولي حتى قيام الدولة الصفوية مطلع القرن السادس عشر الميلادي والتي اعطت لأيران هوية موحدة وقوة اقليمية كبيرة دخلت تنافساً شديداً مع القوى المحيطة بها ولا سيما الدولة العثمانية ' واستمر قيام هذه الدولة حتى نهاية القرن الثامن عشر وظهور القاجارية التي حكمت منذ ١٧٩٦م وحتى عام ١٩٢٥م بظهور رضا شاه واعلان الحكم البهلوي ، وخلال العهدين الصفوي والقاجاري وما تخللهما من تطورات واحداث وبروز قوة محلية كفترة حكم نادر شاه ١٧٣٦-١٧٤٧م ، وكريم خان الزند ١٧٥٠-١٧٧٩م ، دخلت ايران في صراع طويل مع جارتها الدولة العثمانية وكانت من سماتها الحروب الكثيرة ومعاهدات متعددة والتغير الدائم للحدود بينها ولهذا فأن التاريخ الايراني العسكري قد طغى على كثير من الجوانب ولا سيما اصلاح وتحديث الدولة ، الا ان الهزائم العسكرية التي منيت بها ايران في القرن التاسع عشر والتغلغل الاوربي والامتيازات التجارية اجبر الملوك القاجار على محاولة القيام ببعض الاصلاحات لتقوية الدولة واعادة الهيبة لها ، وكانت اولى هذه المحاولات في عهد عباس ميرزا حاكم اذربيجان وولي العهد القاجاري عندما قام بأعادة تنظيم الجيش وتسليحه وانشاء جيش نظامي على النمط الاوربي متأثراً بذلك بتجربة السلطان سليم الثالث بهذا المجال ، وكان من بين اجراءاته تجهيز الجيش بالاسلحة الحديثة والمدافع المتحركة وتعيين زي رسمي

لهم وبناء معسكرات عسكرية ثابتة لتدريبهم على ايدي ضباط انكليز وفرنسيين وتعيين رواتب لهم وارسال البعض منهم الى اوربا للدراسة في العلوم العسكرية وصناعة الاسلحة وغيرها .

في عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨-١٨٩٦م وصدره الاعظم ميرزا محمد تقي خان فرهاني جرت اصلاحات شاملة في الجانب العسكري الذي شرع فيه قانون التجنيد الالزامي وتحديث الاسلحة وتنظيم الجيش ، وفي الجانب الاداري عمل على ترتيب وتنظيم دوائر الدولة بطرق حديثة ومحاربة الفساد والرشوة فيها، وفي المجال الاقتصادي شجع الصناعات الوطنية واهتم بالجانب الزراعي، اما في المجال الثقافي فقد ظهرت اول مدرسة علمانية في البلاد باسم دار الفنون وصدرت اول صحيفة في البلاد هي جريدة الوقائع عام ١٨٥١م وظهرت المطابع ودور النشر والترجمة وبناء المستشفيات .

وجرت محاولات اصلاحية اخرى في عهد ناصر الدين شاه ايضاً وصدره الاعظم ميرزا حسين خان مشير الدولة الذي كان متأثراً جدا بالثقافة والحضارة الاوربية ودرس في فرنسا فبدأ بتشكيل ديوان ملكي مشابه لمجلس الوزراء وانيط به ادارة مفاصل الدولة المختلفة ويكون مسؤول امام الشاه وهي اول خطوة في ايران لابراز السلطة التنفيذية بعيداً عن الحكم المباشر من الشاه.

بعد عهد ناصر الدين شاه دخلت ايران في دوامة الصراعات الداخلية والتهديدات الخارجية لا سيما التنافس البريطاني- الروسي على اراضيها، مع وجود حكام ضعاف لم يستطيعوا تقديم اي اصلاحات او انجازات تعيد للدولة هيبتها او سيادتها وهو ما اوجد استياءا شعبياً كبيرا بين طبقات المجتمع المختلفة التي بدأت تنظر الى الحكم القاجاري على انه حكم فاسد ولا يلبي طموح الايرانيين فبدأ الحراك الوطني ينتشر بين الطلبة لا سيما الدارسين منهم في اوربا والمثقفين والسياسيين ورجال الدين من الاصلاحيين ، فضلاً عن

انتشار الصحف خارج ايران بين الجاليات من الايرانيين التي بدأت تشهر بفساد الحكم القاجاري واثارة الشعب ضده ، فظهرت الاضطرابات الشعبية في ايران كان اولها عام ١٨٩١م ضد امتياز التبغ ، وهو ما مهد عملياً الى حراك وطني قوي اطلق عليه الثورة الدستورية التي عُدت البداية الحقيقية للاصلاح والتحديث في ايران ومنها كان بناء الدولة الايرانية الحديثة نظراً للطبقات الاجتماعية التي ساهمت فيها المثقفين وعلماء الدين وطلبة الجامعات اضافة الى تأييد شعبي كبير ، وقد لقيت هذه الثورة مواجهة ومعارضة قوية من قبل السلطات القاجارية الحاكمة الا ان استمرارها للسنوات اللاحقة اجبرت القاجاريون من اطلاق وعود لاصلاحات شاملة في ايران منها تأسيس مجلس منتخب من الشعب وهو ما جرى في العام ١٩٠٦م ليكون اول مجلس نواب في تاريخ ايران وكان من مهامه انجاز دستور للبلاد في عهد مظفر الدين شاه ١٨٩٦-١٩٠٧م .

شكل هذا الحدث انتقاله تاريخية لأيران حيث مهدت الثورة الدستورية وتأسيس البرلمان ووجود دستور للبلاد الى فتح المجال لظهور الجمعيات والمنتديات السياسية والاجتماعية والثقافية وانتشار الصحف والمجلات والتي عملت مجتمعة على نشر ثقافة مدنية جديدة مبعدة عن القالب الديني والقبلي للحكم في ايران ، وبذلك فأن الثورة الدستورية وضعت الحجر الاساس للتغيير الجذري في ايران واسقاط الحكم القاجاري والذي كان للجيش دور بارز فيه تحت قيادة رضا شاه في تطور مشابه لما حدث في تركيا قبيل انهيار الدولة العثمانية .

التحديث

للتحديث تعاريف متعددة مختلفة لكنها ذات مدلول واحد ، فالتحديث عملية تغيير في المؤسسات والانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تهدف الى نقل المجتمع المراد تحديثه من حالة توصف بأنها قديمة أو تقليدية الى اخرى توصف بأنها حديثة ، الغرض منها تنمية وتطوير المجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة وفق تجارب سبقتها اليها دول اكثر تطوراً وتقدماً وغالباً ما يؤخذ بتجارب الدول الغربية ، وأختلفت الاراء حول دوافع التحديث فيرى بعضها في الحاجة للتغيير الشامل دافعاً قوياً وبعضها الاخر يؤكد أنه نتيجة تفاعل والتقاء عناصر ثقافات دول مختلفة والذي يؤدي الى بروز عنصر التقليد في الدول المتخلفة للنمط الذي سارت عليه الدول المتقدمة ، في حين يرى اخرون ان بذور العصرية موجودة اصلاً في المجتمعات التقليدية والتي تدفع الى التحديث ، لكن تلك الاراء تتفق على شمول التحديث لجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية كافة ، ولهذا فأن هناك فرقاً بين الاصلاح والتحديث ، فالاول يعني اصلاح جوانب معينة دون التعرض الى تغيير جوهري في المجالات كافة ، بينما التحديث يعني التغيير الجذري لمرافق الحياة كافة.

يشير المفهوم العام للتحديث السياسي على أنه " هو عملية الإنتقال من نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي حديث " وكذلك هو محاولة تقريب أجزاء الدولة المختلفة و النظم السياسية و الاجتماعية برمتها إلى مستوى الدول الأكثر نمواً و تطوراً ، يتضح من التعريف السابق إن التحديث السياسي هو

جزء من عملية التحديث الاجتماعي ، عندما تحدث تحولات في جميع المكونات الرئيسية للنظام الاجتماعي : الاقتصاد ، والعلاقات الاجتماعية ، والثقافة ، والتعليم ، الخ. ولكن اختيار مسار التحديث يحدث ويبدأ في مجال السياسة ، مع الإرادة السياسية للتغيير ، اعتبر التحديث السياسي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بتأسيس انساق وقيم جديدة للمجتمع منها الثقافة السياسية والكفاءة في الأداء والتقدم في النظم الاقتصادية , وهو قائم على التغيير أيضاً نحو قيام أسس جديدة في التنمية بكافة أشكالها، عرف صموئيل هنتنغتون التحديث السياسي : "هو استبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية ,والدينية ,والعائلية ,والعرقية بسلطة سياسية, وطنية ,علمانية واحدة. وقد عرفه جيمس كولمن بأنه : " مجموعة من التحولات البنيوية والثقافية في الأنساق السياسية للمجتمعات التي تقوم بالتحديث، بمعنى أن التحديث السياسي يشير إلى عمليات تمييز البنية السياسية وعلمنة الثقافة السياسية مما يعزز قدرة النسق السياسي وفاعلية وكفاءة أدائه. "

دوافع التحديث

هناك اراء متعددة حول دوافع التحديث منها :

١- الحاجة للتغيير الشامل في كافة مجالات الحياة .

٢- نتيجة التفاعل بين ثقافات الدول المختلفة والتقاء عناصر هذه الثقافة والتنافس فيما بينها ، وهو ما يؤدي الى بروز عنصر التقليد لدى الدول الاقل تطورا .

٣- هناك اراء ترى ان بذور التمدن والعصرية في نمط الحياة المختلفة موجودة اصلا في طبيعة المجتمعات المختلفة والرغبة في التطور نحو الافضل سواء كان بالتقليد او عن طريق القدرات الذاتية .

ان ماذكر اعلاه يعني ان هناك فرقا بين الاصلاح والتحديث ، فالاصلاح يعني اصلاح جوانب معينة في الدولة والمجتمع دون التعرض الى تغييرات جوهرية ، بينما التحديث يعني تغييرا جذريا في مرافق الحياة المختلفة على الصعيد السياسي والاداري والاقتصادي والاجتماعي وغيره .

اولا : التحديث في تركيا

الاصلاحات في العهد العثماني

اسباب الاصلاحات :

هناك اسباب عدة دفعت السلاطين العثمانيين لاصلاح مرافق الدولة المختلفة كان اهمها انقاذ الدولة من التدهور الذي بدأ يظهر عليها منذ مطلع القرن الثامن عشر الميلادي في جوانب الادارة الحكومية والنظام الاقتصادي ، وتوالي الهزائم العسكرية امام الدول الاوربية التي تطورت كثيرا خلال هذه الفترة ولاسميما في الجانب الاداري والعسكري ، فضلا عن ذلك كثرة الثورات والاضطرابات في الدولة العثمانية والصراع بين العثمانيين انفسهم على السلطة ، مما دفع السلاطين العثمانيين طلب المساعدة من الدول الاوربية ورجال الساسة المتنورين الى تقديم المشورة والمساعدة في اعادة ترتيب اوراق البيت العثماني .

وبناء على ذلك فقد برز الى الواجهة دعاة تبني الانظمة الاوربية وتطبيقها في الدولة العثمانية ، ونتيجة الفروقات الكبيرة بين الواقع العثماني والدول الاوربية فقد تطلب الامر تقليد اوربا في كافة المجالات وبدأوا اول الامر الى اصلاح الجانب العسكري وتقوية الدولة وسلطتها ليبدأ بعد ذلك الاصلاح في الجوانب الاخرى والتي تتطلب قوة الدولة لتنفيذها .

دوافع الاصلاحات :

كان الثورة الفرنسية ومبادئها (الحرية ، المساواة ، الاخاء) من ابرز الدوافع التي حفزت رجال الدولة العثمانية من المتعلمين والمثقفين لاسيما الذين درسوا في اوربا ، كذلك عن طريق البعثات العسكرية الاوربية التي كان تزور اسطنبول لتدريب القوات العثمانية ، واضافت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م دافعا مهما للقيام بالاصلاحات بعد ان ظهر التفوق الكبير للقوات الفرنسية في هذه الحملة واحتلال مصر .

التحولات الديمقراطية في اندونيسيا

منذ عهد الاستقلال في عام ١٩٤٥، مرت جمهورية إندونيسيا بعملية انتقال طويل إلى الحياة الديمقراطية. في الأيام الأولى لاستقلال إندونيسيا (١٨ أغسطس ١٩٤٥ – ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩)، استخدمت إدارة الدولة النظام البرلماني ، على الرغم من أن دستور ١٩٤٥ أقرّ النظام الرئاسي. حدث ذلك بسبب استمرار الثورة للدفاع عن الاستقلال من المستعمرين. لم يكن موقف الرئيس الأوّل سوكارنو مستقرا، وفي حين أن البرلمان (اللجنة الوطنية الإندونيسية المركزي) مؤقت في انتظار إجراء الانتخابات العامة عندما يكون الوضع آمنا.

في الفترة التالية (٢٧ ديسمبر ١٩٤٩ – ١٧ أغسطس ١٩٥٠)، انقسم إقليم إندونيسيا إلى ١٦ ولاية. شجعت السلطة الاستعمارية جمهورية إندونيسيا على أن تصبح اتحاد جمهورية الإندونيسية (Republik Indonesia Serikat)، وليس لتلبية التطلعات الإقليمية ، ولكن فقط لإضعاف موقف الحكومة المركزية. في ذلك الوقت، أعلنت ثلاث ولايات فقط تحت سيطرة المركز، وبالتحديد جمهورية إندونيسيا، ودولة شرق إندونيسيا ودولة شرق سومطرة. حتى النهاية ، قدم محمد ناصر، رئيس مجلس الشورى لمسلم اندونيسيا (ماسيومي) – و هو أكبر الأحزاب السياسية الإسلامية في إندونيسيا حين ذاك – مايسمى بـ"الحركة من أجل الوحدة" في ٣ أبريل ١٩٥٠، من أجل الاتفاق على مستوى الوطني ويعيد الدولة موحدة كجمهورية اندونيسيا. سبقت المبادرة السياسية الرائعة اتصالات إلى شخصيات سياسية محلية في مناطق مختلفة.

عقدت الانتخابات العامة الأولى في عام ١٩٥٥، تحت قيادة رئيس الوزراء برهان الدين هارهاب (زعيم حزب ماسيومي). وأُجري التصويت على مرحلتين : المرحلة الأولى لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية الشعبية ، التي عُقدت في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ وشارك فيها ٢٩ حزباً سياسياً ومرشحاً فردياً ؛ والمرحلة الثانية لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية، التي عقدت في ١٥ ديسمبر، ١٩٥٥. مع عدد ٢٦٠ مقعدا في البرلمان المتنازع عليها، في

حين أن التأسيسية يبلغ مجموعها ٥٢٠ مقعدا، بالإضافة إلى ١٤ ممثلا من الأقليات الذين يتم تعيينهم من قبل الحكومة.

الأحزاب الرئيسية الخمسة في الانتخابات هي الحزب الوطني الإندونيسي (PNI) مع ٥٧ مقعدا في مجلس النواب و ١١٩ جمعية تأسيسية (٢٢.٣%)؛ تلقت جمعية الشورى مسلم اندونيسيا (ماسيومي) ٥٧ مقعدا في مجلس النواب و ١١٢ جمعية تأسيسية (٢٠.٩%) و جمعية نهضة العلماء (٤٥ في المائة) مقعدًا برلمانيًا و ٩١ مجلس تأسيسي (١٨.٤%) ؛ الحزب الشيوعي الإندونيسي ٣٩ مقعدا و ٨٠ مقعدا التأسيسيين (١٦.٤ %) ، وحزب الشركة الإندونيسية ٢.٨٩ في المائة). حصلت الأحزاب الأخرى على (١٠) مقاعد .

سرعان ما ظهر أن المجموعة السياسية الإندونيسية متنوعة للغاية، بما يتفق مع حالة المجتمع الإندونيسي الذي يختلف من الدين والعرق والثقافة والوضع الاقتصادي. هذا هو الشاغل الرئيسي لمؤسسي الدولة، حتى لا تضحي العملية الديمقراطية بالوحدة الوطنية، بل تعزز الوحدة والوحدة الوطنية. لقد حظيت تجربة إندونيسيا في إجراء الانتخابات بأمانة ونزاهة وسلام بعد ثورة الاستقلال باهتمام العالم. خاصة في ذلك الوقت ، أصبحت إندونيسيا معروفة كدولة ديموقراطية حرّة وساهمت بتأسيس (حركة عدم الانحياز) التي استضافت المؤتمر الآسيوي الأفريقي ١٨ أبريل إلى ٢٤ أبريل ١٩٥٥.

الفترة الثالثة (٥ يوليو ١٩٥٩ – ١٢، ١٩٦٧) بدأت عندما كان الرئيس سوكارنو غير راض عن أداء الجمعية التأسيسية التي تتكون من مجموعة متنوعة من القوى الاجتماعية والسياسية في ذلك الوقت. وفي ٥ يوليو ١٩٥٩ ، أصدر سوكارنو مرسومًا رئاسيًا (Dekrit Presiden) بحل الجمعية التأسيسية ، وإعادة تمثيل دستور عام ١٩٤٥.

دعا سوكارنو الحكومة التي أسسها في ذلك الوقت باسم "الديمقراطية الموجهة .(Demokrasi Terpimpin) "لكن هناك العديد من الشخصيات الوطنية تنتقده و يحكمونه ب "القيادة موجودة، لكن الديمقراطية قد ضاعت"،

ويـرون أنّ هـذا بمثابـة تشـريع لأسـلوب القيـادة الاسـتبدادية فـي الواقـع، وأيضـا أنّ تحول التوجه السياسي لسوكارنو أقرب إلى القوى الشيوعية.

أن القــوة التــي لا يمكــن الســيطرة عليهــا ســوف تولــد ســوء الاســتخدام .السـلطة تميـل إلـى الانحـراف، السـلطة المطلقـة سـتحيد مطلقًـا (اللـورد أكتـون). أدى انحـراف السـلطة إلـى المأسـاة حيـث ثـورة حركـة ٣٠ سـبتمبر ١٩٦٥ بقيـادة الحــزب الشــيوعي الإندونيســي .(PKI) الانقــلاب الشــيوعي لا يقتصــر علــى المطالبــة بضــحايا القــوات المســلحة الإندونيســية، بــل يخلــق صــراعاً دمويــاً بــين المجتمـع المناهضـين للشـيوعية. تسـببت المأسـاة فـي جـروح عميقـة فـي تـاريخ إندونيســيا الحــديث، لأنــه فــي الأيــام الأولــى للاســتقلال (١٩٤٨)، ارتكــب الشـيوعيون ثـورة ضـد حكومـة إندونيسـية الشـرعية. واضـطر الـرئيس سـوكارنو إلــى التخلــي عــن الســلطة بســبب المطالــب الهائلــة لحركــة القــوى الطلابيــة عــام ١٩٦٦ التي دعمتها القوى القومية والدينية.

ثـم ظهـر الجنـرال سـوهارتو، الـذي نجـا مـن مذبحـة الحـزب الشـيوعي، بـدأ فـي تأديـب الحيـاة السياسـية مـن خـلال تبسـيط نظـام الأحـزاب السياسـية. وشـهدت الانتخابـات الثانيـة لعـام ١٩٧١ يشـترك فيهـا ١٠ أحـزاب سياسـية، وكـان سـوهارتو يميـل إلـى دعـم مجموعـة جولكـار((GOLKAR ، التـي ظاهريًـا لـم تكـن تطلـق علـى نفسـها اسـمًا رسـميًا كحـزب سياسـي. فـي الانتخابـات العامـة (١٩٧٧) حـث الـرئيس سـوهارتو علـى انـدماج الأحـزاب الإسـلامية فـي حـزب التنميـة المتحـد (الإسـلامي) والحـزب الـديمقراطي الإندونيسـي (العلمـاني). بينمـا ينتصـر جولكـار بشـكل متزايـد كحـزب حـاكم فـي الانتخابـات المتتاليـة (١٩٨٢ و ١٩٨٧ و ١٩٩٢ و١٩٩٧أصـبح سـوهارتو الـرئيس الأطـول خدمـة فـي العـالم (لمـدة ٣٢ سـنة). ومـع ذلـك ، فـإن أسـس الديمقراطيـة فـي إندونيسـيا لا تنقـرض أبـداً، وهـي دائمـاً قـوى جديـدة ناشـئة لتصـحيح جميـع أشـكال الانحرافـات. لـذلك مـرة أخـرى، قـوة حركـة الطـلاب لعـام ١٩٩٨، تهـتم بحالـة الأمـة التـي تراجعـت بسـبب الأزمـة الاقتصـادية المطولـة وتجزئـة المجتمـع مـن خـلال الصـراعات الطائفيـة فـي مختلـف المنــاطق. وفــي ١٨-٢٠ مــايو ١٩٩٨ احتــل الطــلاب مبنــى لمجلــس النــواب ومجلـس الشـورى الإندونيسـي MPR -DPR /ودفـع إقالـة الـرئيس سـوهرتو مـن منصــبه ، بســبب الضــغط الشــعبي الشــديد، وضــعف ســيطرة القــوة فــي مجلــس

الـوزراء والنفـوذ الأجنبـي غيـر المرئـي، فـي ٢١ مـايو ١٩٩٨، أعلـن الـرئيس سوهارتو استقالته من منصب رئيس جمهورية إندونيسيا.

العملية الديمقراطية بعد حركة الإصلاح ١٩٩٨

قدمت الحركة الطلابية التي صححت انحراف النظام الجديد رؤية الإصلاح الستة

١- إنفاذ سيادة القانون مع مطالب المحاكم ضد الرئيس السابق سوهارتو وأتباعه .

٢- مكافحة الفساد من خلال حكومة نظيفة والمطالبة بعودة ملكية الدولة الفاسدة .

٣- تعديلات على دستور عام ١٩٤٥ ، مع التركيز على إنشاء نظام دولة ديمقراطية .

٤- إزالة وظيفة مزدوجة للقوات المسلحة الإندونيسية، وإلغاء وجود القوات المسلحة في مجلس النواب وفصل وجود عسكري في البيروقراطية الحكومية، وكذلك الفصل بين القوة المسلحة والشرطة الوطنية (كقوة الأمن الداخلي) ؛

٥- الحكم الذاتي الإقليمي إلى الحد الذي يضمن التوزيع العادل للتنمية والرفاهية للشعب

٦- إنفاذ ثقافة ديمقراطية رشيدة ومساواة بعيدا عن الثقافة العاطفية والتعصب القبلي.

بشـكل عـام شـعر الشـعب الإندونيسـي بـالتطور غيـر العـادي فـي مرحلـة مـا بعـد الإصـلاح بالانفتـاح السياسـي والنمـو الاقتصـادي. ومـع ذلـك، فإننـا نـدرك أنـه لا تـزال هنـاك العديـد مـن أوجـه القصـور، مثـل مـا إذا تـم تقييمهـا مقابـل رؤيـة الإصلاح الست .

لـم يثبـت إنفـاذ القـانون بشـكل كامـل علـى كـل أشـكال السـلطة أي التمييـز القانوني لا يزال واضحا في كثير من الحالات.

لقد كـان القضـاء علـى الفسـاد منتشـرا علـى نطـاق واسـع، لا سـيما منـذ إنشـاء لجنـة القضـاء علـى الفسـاد (KPK) فـي عـام ٢٠٠٣ ، ولكنـه لا يـزال يهـتم بجوانـب الملاحقـة القضـائية. فـي حـين لـم يـتم تنفيـذ جوانـب المنـع والتحسـين فـي النظـام علـى الوجه الأمثل.

- تم تعديل الدستور عام ١٩٤٥ على أربع مراحل منذ عام ١٩٤٥ الذي كان يتألف في الأصل من ١٦ فصلا ، وهو الآن مكوّن من ٢١ فصول.

- تم إلغاء الوظيفة المزدوجة للقوات المسلحة وتم أيضا فصل مهام الشرطة والقوة السياسية. ولكن لا يزال يخضع للسيطرة المباشرة للرئيس.

- وقد تم تنفيذ الحكم الذاتي من خلال تقسيم المهام / سلطة الحكومة المركزية والحكومات المحلية، ولكن هناك اتجاه سلبي يطالب بالانفصال وتشكيل (المحافظات / المقاطعات) الإقليمية التي لا تولي اهتماما لقدرتها الحقيقية. ونتيجة لذلك هناك مجالات لا تؤدي واجبات الخدمة العامة على النحو الأمثل والصعوبات التي تواجه الصراعات الداخلية.

بعد الإصلاح، شهدت إندونيسيا تغيرًا حكوميًا مستقرًا ومستدامًا بشكل متزايد، ظهر الرئيس ب. ج. حبيبي (١٩٩٨-١٩٩٩) ثم الرئيس عبد الرحمن وحيد (١٩٩٩-٢٠٠١) ثم الرئيسة ميغاواتي (٢٠٠١-٢٠٠٤) ثم الرئيس سوسيلو بامبانج يودويونو، (٢٠٠٤-٢٠٠٩ و٢٠٠٩-٢٠١٤)، والرئيس جوكو ويدودو (٢٠١٤ –الآن). و يلاحظ أن تغيرات السلطات تحقق عن طريق ممارسة العمل الديمقراطي المفتوح.

وواجهت الرئيسة ميجاواتي، ضغوطا شديدة على المستوى المحلي والخارجي، خاصة بعد تفجيرات بالي (١٢ أكتوبر ٢٠٠٢)، لذلك نشأت قضية التطرف والإرهاب في ظل ظروف اقتصادية غير محسومة. وتمتع الرئيس سوسيلو بامبانج يودويونو بفرصة أوسع لتنظيم حياة اجتماعية سياسية اقتصادية وأمنية. وكانت الفرصة أمام الرئيس جوكو ويدودو مفتوحة لتحسين الظروف السياسية والاقتصادية، في سنته الأولى للرئاسة، وفي السنة الثانية من رئاسة جوكو قد عزز نظام "التنموية الجديدة"، التي هي أكثر اهتماما بتنمية البنية التحتية المادية وتميل إلى تجاهل جدول أعمال مكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان.

لقد عانى الشعب الإندونيسي من تاريخ طويل في الدفاع والاستقلال. كل زعيم له مزاياه وعيوبه. لذلك فإن شعب إندونيسيا وعن طريق العمل

الـديمقراطي لا يبحـث عـن الرجـل المثـالي، ولكـن الرجـل الـذي يتمتـع بالقـدرة والنزاهة ومستعد لتلقي اقتراحات التحسين من أي مكان يأتي.

الثـــــــــورة الدســـــــــتورية فـــــــــي ايـــــــــران.

لـم تكـن إيـران قبـل القـرن الرابـع عشـر الهجـري كـإيران الحاليـة، فقـد كانـت أكثـر اتسـاعا؛ فكانـت بلوجسـتان وأفغانسـتان والأراضـي التـي اسـتولت عليهـا روسـيا جـزءا مـن الإمبراطوريـة ، وفـي بـدايات القـرن العشـرين، كانـت بريطانيـا وروسـيا تقتسـمان جنـوب وشـمال إيـران، وبينمـا يقتسـم الطرفـان إيـران كـان المجتمـع الإيرانـي المتعـدد العرقيـات يعـاني مـن الفقـر فـي أغلبـه؛ فنجـد الفـرس فـي المركـز، والعـرب والبلوشسـتان والأوزبـك والأكـراد والتـرك مـوزعين علـى حـدود إيـران؛ وبـالنظر إلـى التضـاريس شـديدة الوعـورة لإيـران والاخـتلاف العرقـي الواسـع والمسـاحات المترامية الأطـراف؛ نجـد صـعوبة السـيطرة المركزيـة علـى الأطـراف، وبالتـالي قلـت سـيطرة المركـز، بـل وفقـدت فعليـا السـيطرة عليهـا.

ومـن الناحيـة الاجتماعيـة كـان المجتمـع الإيرانـي يتكـون مـن أربـع طبقات شديدة التميز :

١- **الطبقـة الأرسـتقراطية** : أعلـى قمـة الهـرم السـكاني. وشـملت هـذه الطبقـة الحكـام وأسـرهم، ومـلاك الإقطاعيـات، وكبـار المـوظفين والعسـكريين، بالإضـافة إلى النخب المحلية.

٢- **الطبقة الثانية** : وهي الطبقة الوسطى، وتتشكل من تجار المدن، وملاك الأراضي الصغيرة، وأصحاب الحوانيت والمشاغل الحرفية، وترجع أهمية الطبقة الوسطى في إيران تحديدا إلى أنها الممول الرئيسي للمنظومة الدينية الشيعية.

٣- **الطبقة الثالثة** : فهم من يملكون مصدرا للدخل من نتاج عملهم المباشر سواء العمال أو الخدم أو السماسرة.

٤- **الطبقة الرابعة** : هم المعدمون من جماهير القبائل أو البدو الرحل والمزارعون الأجراء.

هذا الوضع الطبقي المستقر في إيران منذ ما قبل الميلاد لم يعد مقبولا مع ازدياد حدة الفوارق الطبقية، وزيادة الفساد، وأيضا ظروف الاحتلال الروسي لأقاليم الشمال سمرقند وطشقند وبخارى ، كذلك عمل المثقفين في ايران دورا كبيرا في تنبيه الايرانيين الى مساوئ الحكم في ايران ومن بين هؤلاء كان المصلح جمال الدين الافغاني (١٨٣٨-١٨٩٧) دورا مهما في هذا المجال من خلال كتاباته ومؤلفاته وذاع صيته بين الايرانيين كمصلح اجتماعي ويحارب الفساد ، فضلا عن ذلك فقد اسهمت الصحافة الايرانية في الخارج دورا كبيرا في تحريض الايرانيين ضد الاستبداد القاجاري الذي طال حتى الصحافة وغلق مقراتها مما دفع الكثير منهم الى مغادرة ايران والعمل بالخارج وشكلوا جاليات كبيرة عملت على فضح النظام في ايران والعوة الى اسقاطه .

فـي الجانـب الاقتصـادي: عـانى الاقتصـاد الإيرانـي مـن التـدهور نتيجـة السـيطرة الغربيـة والامتيـازات التـي منحـت للأجانـب وخاصـة للـروس. أدى كـل ذلـك إلى تزايد الغضب وخاصة مع اضطهاد الأقليات الموجودة في إيران.

ويبدو أن الثورة الروسية في عام ١٩٠٥ كان لها تأثير كبير على المجتمع الإيراني نظرا للتقارب الجغرافي والحضاري بين الإمبراطوريتين. فاندلعت الثورة في عام ١٩٠٦ بإيران وخاصة العاصمة طهران. وعلى الرغم من وجود مجتمع قبلي عرقي في إيران، وبالرغم من الانطباع المبدئي بصعوبة ممارسة استبداد المركز في المجتمع القبلي، إلا أن الفساد داخل رؤوس القبائل وارتباطها بالسلطة المركزية الإقطاعية أدى إلى ضياع تلك الميزة الهامة في تركيبة المجتمع الإيراني، فلم يكن للنظام القبلي دور في الثورة الدستورية.

قاد الثورة الدستورية رجال الدين وعلى رأسهم آية الله ضياءالدين الطباطبائي بمساعدة طبقة التجار في العاصمة طهران والتي كانت تسيطر إلى حد كبير على التجارة في إيران؛ والتجار كانوا على علاقة وثيقة برجال الدين الشيعة في إيران ومسؤولين إلى حد ما عن تمويل المؤسسة الدينية.

مقدمات الثورة :

١- امتـدت جـذور عوامـل الحركـة الدسـتورية الـى مـدة زمنيـة ترجـع فـي احـداثها الـى العقـد الاخيـر مـن القـرن التاسـع عشـر الـذي يعـد بـدوره عقـد التحـولات السياسـية فـي ايـران ولاسـيما بعـد انفتـاح الاخيـرة علـى اوربـا ومحـاولات ناصـر الـدين شـاه اصـلاح اوضـاع الـبلاد العامـة، فبعـد اغتيالـه فـي الاول مـن ايـار عـام ١٨٩٦م

تسلم عرش ايران ولده مظفر الدين شاه الذي سار على نهج ابيه السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلاوه على تصاعد الازمة الاقتصادية التي كانت تعصف بالبلاد ازداد نفوذ رجال الاعمال الاجانب عن طريق حصولهم على الامتيازات الاجنبية لا سيما الروس والبريطانيين، فضلا عن ان سوء الادارة وعدم القدرة على تدارك اوضاع البلاد ادى الى انحدار رأس الدولة بسبب السياسة الفردية لبعض وزراء الحكومة الايرانية ونتيجة لذلك ومنذ عام ١٩٠٥م تكونت الفئة المثقفة الايرانية التي تجلى دورها بأوضح صورة في اثناء احداث الحركة الدستورية اذ شكلوا "**راس رمح**" بوجه القهر القاجاري طريق سعيها لتشكيل عدد من الجمعيات والاحزاب السرية ، فكان منها **(الجمعية السرية) (انجمن مخفي) و (المكتبة الوطنية) (كتابخانه ملي)**، وغيرها من التنظيمات الاخرى التي اجبرت الشاه على اقرار دستور للبلاد.

٢- الفساد الكبير بالنظام الحاكم وانفصاله التام عن المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الغضب، وأيضا وجود قطاع من المجتمع له مصالح متعارضة مع النظام الحاكم، وكانت الطبقة الوسطى البرجوازية مع رجال الدين الشيعة الذين أعلنوا أن الحكام الإيرانيين أشبه بيزيد بن معاوية في إشارة "دينية" بزوال شرعيتهم ، ووجود قيادات للثورة متمثلة في آية الله الطباطبائي ورفاقه؛ كل ذلك ادى إلى عجز النظام عن استخدام القوة الباطشة ضد الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت عدة مدن إيرانية وخاصة طهران. إلا أن هناك نقطة غائبة في تلك الموجة الأولى ألا وهي غياب الإطار الفكري "الأيديولوجي" حيث كان من أهداف الثورة إنشاء حياة دستورية.

إن الإصرار الكبير من المتظاهرين على الاستمرار في الحالة الثورية

كان له دور في تحقيق الثورة مرحليا هدفها الموافقة على إصدار دستور؛ إلا أن الصراع الدولي في إيران بين البريطانيين والروس والإمبراطورية العثمانية كان سببا في إفشال تلك الثورة؛ ومن الجدير بالذكر أن ساحة السفارة البريطانية كانت ملجأ للثوار في تلك الفترة .

المرحلة الاولى من الثورة:

ومنذ شهر تشرين الاول عام ١٩٠٥م حصلت الحكومة الروسية على امتياز تأسيس مصرف الاقراض من قبل حكومة طهران فشرعت ببنائه على ارض كانت تحتوي خرائب مدرسة دينية ومقبرة مهجورة فاتخذت من ذلك المعارضة الايرانية سببا لشن حملة شعواء على رئيس الوزراء انذاك **(عين الدول)** ، ففي ٣ تشرين الثاني ١٩٠٥م انطلقت المظاهرات المنددة بالامتياز والحكومة الايرانية وهاجم المتظاهرون العمال الروس وقاموا بهدم بعض ابنية المصرف المذكور، وكان رجال الدين المعارضون في طليعة هؤلاء حيث القوا الخطب المهيجة لعواطف الناس واصفين الروس بانهم مجرمون إذ لم تسلم منهم حتى رفات الموتى و اضطرت الحكومة الايرانية الى دفع غرامة مالية مقدارها (٢٠٠ر٠٠٠)تومان تعويضاً للروس لما حدث، فأضاف ذلك ثقلا جديدا على الوضع الاقتصادي المتردي ظهرت اثاره على اسعار المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعا فاحشا غير مسبوق لاسيما مادة السكر. ولغرض ابعاد اصابع الاتهام عنها ، استدعت السلطات الحكومية والمتمثلة بحاكم طهران **(علاء الدولة)** بعض تجار السكر يوم ١٩ كانون الاول ١٩٠٥م محملا اياهم سبب ارتفاع الاسعار وبشكل قاس جدا فاصبح ذلك الحدث اشبه ما يكون بالقوة

الدافعة لرجال الدين و**(البازار)** والمثقفين للمطالبة باقرار دستور للبلاد واعلان الثورة ضد الشاه واتباعه ، فبرز كل من اية الله **الطباطبائي** واية الله **عبد الله البهبهائي** اللذين كان لهما دوراً كبير في اذكاء روح الثورة لدى ابناء الشعب الايراني بكل طاقاته لما يمتلكانه من ثقل روحي داخل ايران ، يشاركهم نسبة كبيرة من طلبة العلوم الدينية ، قاموا بمسيرات احتجاجية سلمية خلال شهر كانون الاول عام ١٩٠٥م متخذين من السفارة البريطانية التي اصبحت اشبه بـ "**مدرسة في الهواء الطلق للعلوم السياسية**" ملجأ لهم للتعبير عن مطاليبهم حتى وصل عدد المعتصمين فيها ما يقارب الـ (١٣-٢٠) ألف شخص طالبوا بالاستغناء عن خدمات الموظف البلجيكي **(جوزيف ناوس)** (Jozef Nounce) وعزل حاكم طهران **(علاء الدولة)** ورئيس الوزراء **(عين الدولة)**.

وعندما ادرك الشاه بان الجماهير تقودها رجال الدين وهم عازمون على ابداء اراءهم لاستمرار تجمعهم داخل السفارة، بعث رسولا يمثله للمعتصمين يسترضيهم حاملا كتابا موقعا بخط يده يتعهد فيه باجابة مطالبهم، فادى ذلك الى نهاية الاحتجاجات.

لكن الذي حدث هو ان روسيا كانت قد هددت باتخاذ اجراءات مشددة في حال خروج الكمارك وادارتها من "**الايادي الامينة**" على حد تعبيرها وتقصد فيها الموظف البلجيكي (جوزيف ناوس)، في سبيل ابعاد سيطرة السفارة البريطانية (المحتضن الاكبر لدعاة المشروطة)، عن مركز قرار الحكم في طهران الامر الذي اضطر معه مظفر الدين شاه للتراجع عن عهده الذي قطعه للمعتصمين، فأندلعت المظاهرات من جديد وسيطر المتظاهرون على شوارع

طهـران يـوم ١١ تمـوز ١٩٠٦م ووقعـت صـدامات داميـة مـع قـوات الشـرطة،ادت الـى وقـوع مـا يقـارب مـن الـ (٦٥) شخصـا بـين قتيـل وجـريح فاثـار ذلـك حفيظـة رجـال الـدين الـذين شـدوا مـن ازر الطبقـات الاجتماعيـة الاخـرى لاسـتمرار ضـغطها علــى الشــاة تحقيقــا لمطاليبهــا المشــروعة، فأخــذ كــل مــن بهبهــائي وطباطبــائي وغيرهــا مــن الفقهــاء وعــائلاتهم واتبــاعهم وحــوالي (٢٠٠٠) شــخص مــن طلبــة العلـوم الدينيـة وراحـوا يتوجهـون الـى مدينـة قـم، ومنهـا اذاعـوا بيانـا مفـاده ان البلـد سـيترك مـن دون توجيـه روحـي ومـن ثـم مـن دون قـرارات قضـائية ومعـاملات شرعية حتى ينفذ الشاه وعوده السابقة.

وتحـت ضـغط الجمـاهير، أعلـن الشـاه يـوم ٣٠ تمـوز ١٩٠٦م عـزل عـين الدولـة و تعيـين ميـرزا **(حسـن خـان بيرينـا مشـير الدولـة)** رئيسـا للـوزراء بـدلا عنــه، وفــي ١٥ اب ١٩٠٦م، اصــدر الشــاه فرمانــاً يقضــي بانشــاء مجلــس نيــابي منتخـب مهمتـه "**البحـث فـي الامـور العامـة فـي الدولـة وحمايـة المصـالح العامـة**"، وعلـى اثـر تلـك الاجـراءات عـاد الفقهـاء ومـن معهـم الـى طهـران يـوم ١٨ اب ١٩٠٦م، ثـم بعـدها قـام مظفـر الـدين شـاه بتشـكيل لجنـة ضـمت مـن بـين اعضـائها عـدداً مـن رجـال الـدين لدراسـة اللـوائح التشـريعية علـى ضـوء الشـريعة الاسـلامية ووفقـا للمـذهب الجعفـري الاثنـى عشـري وفـتح دار العدالـة بصـورة رسمية يوم ٧ تشرين الاول ١٩٠٦م.

في ظل هذه الظروف توفي مظفر الدين يوم ٤ كانون الثاني ١٩٠٧م متاثرا بمرض السل عن عمر يناهز الـ (٥٦) عاماً قضى اربعين عاما منها ولياً للعهد

الثورة الدستورية في ايران / المرحلة الثانية

في ظل هذه الظروف توفي مظفر الدين يوم ٤ كانون الثاني ١٩٠٧م متاثرا بمرض السل عن عمر يناهز الـ (٥٦) عاماً قضى اربعين عاما منها ولياً للعهد. وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٠٧م اسند العرش رسميا الى ولده **(محمد علي شاه)** والمعروف بعدائه للحركة الدستورية وللمطالبين بها، وكتحدي جديد للمجلس قام الشاه باعادة مدير الجمارك السابق (جوزيف ناوس) الى منصبه، وتفاوض مع بريطانيا وروسيا بغية الحصول على قرض جديد منهما وعزل مشير الدولة واستدعى ميرزا **(علي اصغرخان امين السلطان)** الملقب بـ (اتابك اعظم) من اوربا وعينه رئيساً للوزارة الجديدة في ٢٦ نيسان ١٩٠٧م، مما زاد في ارباك الاوضاع الداخلية.

ولم يكتف محمد علي شاه بذلك، بل اصدر مرسوما يقضي بتعيين **(فرما نفرما)** المعروف بموالاته لبريطانيا وتاييده لسياسة للشاه حاكما على اقليم اذربيجان غير ان قرار التعيين جابهه المنتدى الاهلي في تبريز **(انجمن ملي تبريز)** بمعارضة قوية رافضاً ذلك التعيين داعياً الشعب للتظاهر والقيام بالاعتصامات الجماعية، ونتيجة لذلك قام الشاه باتباع وسيلة الاغراء المالي والتقرب من بعض الشخصيات الدينية المؤثرة ممن كانوا يعارضون المشروطة امثال الشيخ **(فضل الله النوري)** الذي تمكن من جمع اكثر من (٥٠٠) شخصية من طلبة العلوم الدينية وبعض من رجال الدين، وقاموا بمسيرات الى مسجد **(الشاه عبد العظيم)**في طهران معلنين احتجاجهم على المشروطة ودعاتها، بالمقابل قام انصار المشروطة من رجال الدين

واحـزاب وجمعيـات بمسـيرات واعتصـامات منـددة بمـا قـام بـه انصـار المسـتبدة فـي مـدن ايـران الكبـرى كطهـران ورشـت وتبريـز وغيرهـا. ولـم تقتصـر ردود الفعـل علـى ذلـك فحسـب بـل قـام احـد انصـار المشـروطة المـدعو **(عبـاس اقـا اذري)** باغتيـال رئـيس الـوزراء امـين السـلطان يـوم ٣١ اب ١٩٠٧م. فكانـت حادثـة اعـدام عبـاس اقـا بعـد القـاء القـبض عليـه اوائـل شـهر كـانون الاول ١٩٠٧ مناسـبة اعلـن فيهـا الحـداد وتجمـع اكثـر مـن ١٥،٠٠٠ شـخص لتشـييعه علـى الـرغم مـن تهديـدات الشاه باستخدام القوة ضدهم.

كـل تلـك التطـورات تـزامن معهـا توصـل بريطانيـا وروسـيا الـى عقـد اتفاقيـة جديـدة بينهمـا يـوم ٣١ اب ١٩٠٧م لتقسـيم ايـران الـى منـاطق نفـوذ روسـية فـي شـمال الـبلاد والواقعـة فـي شـمال الخـط الـوهمي مـن قصـر شـيرين الـى مدينـة خـواف. حيـث كانـت كلهـا تحـت النفـوذ الروسـي الكامـل واسـتاثرت الاخيـرة بجميـع امتيازاتهـا ومنافعهـا وتعهـدت بريطانيـا بعـدم الادعـاء بـاي شـيء فيهـا، بالمقابـل اسـتولت بريطانيـا علـى جميـع امتيـازات ومنـافع المنطقـة الجنوبيـة المحصـورة بـالخط الفاصـل الممتـدين بيرجنـد وكرمـان حتـى بنـدر عبـاس وعهـدت روسـيا بعـدم المطالبـة بـاي شـيء فـي هـذه المنطقـة. امـا المنطقـة الواقعـة بـين هـذين الخطـين الـوهميين فقـد اتفقتـا ان تكـون منطقـة محايـدة خاضـعة لسلطة العاصمة طهران.

وامـام ذلـك التصـعيد وفـي رغبـة منهـا للمحافظـة علـى ذلـك المكسـب الكبيـر، لعبـت بريطانيـا وروسـيا عـن طريـق موظفيهـا فـي ايـران، دور الناقـد لكثيـر مـن تصـرفات الشـاه ضـد معارضـيه ولاسـيما بعـد ان تصـاعدت حـدة المعارضـة

لحكمه ليس في ايران فحسب بل امتدت الى دول مجاورة كالعراق وخصوصاً في مدنه المقدسة . مطالبة اياه بتوسيع القواعد الدستورية واحترام قانون البلاد والتأم مجلس النواب بأقرب وقت ممكن، ليتفادى تداعيات الموقف ، وبناء على تلك الاوامر توجه الشاه يوم ٢٢ كانون الاول ١٩٠٧م الى بناية المجلس لاداء اليمين الدستورية ، غير انه عمل على تصفية خصومه من السياسيين ابتداءً من نفي رئيس حكومته **(ناصر الملك)** ، خارج البلاد بوصفه احد ابرز وجوه العارضة السياسية لحكمه، واجهز على وزراءه واحداً تلو الاخر استعدادا لتنفيذ حكم الاعدام فيهم، لولا تدخل بعض رجالات السفارة البريطانية لمنع حدوث ذلك.

وفي بداية شهر كانون الثاني ١٩٠٨م كلف الشاه **(نظام السلطنة)** بتشكيل الحكومة الجديدة غير انها ما لبثت هي الاخرى استقالت بعد تدهور الاوضاع الداخلية. وتولى بعدها مشير الدولة رئاسة الوزراء يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٠٨م. بيد ان ذلك لا يعني نهاية الازمة السياسية في البلاد، بل خلاف من ذلك حيث جاءت محاولة اغتيال الشاه يوم ٢٨ شباط ١٩٠٨م لتصب ما تبقى من الزيت على اضرام نار الحرب من جديد بين الشاه والحركة الوطنية. فأعلنت الاحكام العرفية وتم تنصيب العقيد الروسي (لياخوف) (LYakhoof) حاكماً عسكرياً على طهران، وأصدر الشاه مرسوماً في ٢٢ حزيران ١٩٠٨م، يقضي بحل المجلس النيابي وقصف بنايته يوم ٢٣ حزيران ١٩٠٨م على وفق خطة مدروسة ومجهزة من قبل لياخوف معززا اجراءات بنفي عدد غير قليل من كبار الوطنيين الايرانيين واعتقال اخرين الى جانب تشديد الخناق على الصحف الوطنية وتعليق عدد من الجمعيات المناوئة

لـه فتجددت الاصـطدامات مـن جديـد فـي شـوارع طهـران مخلفـة وراءهـا العديـد مـن القتلـى بعـد ان اسـتخدم ليـاخوف قـوات القـوزاق[للقضـاء علـى احتجـاج الدستوريين، وبـرز نتيجـة لـذلك مطلـع تمـوز ١٩٠٨م مجلـس اسـلامي شـكله مؤيـدو الشاه ليتخذوا منه غطاءً رسمياً للعمل ضد المجلس النيابي المنتخب.

ومـا ان انتشـر خبـر قصـف المجلـس حتـى اشـعل ذلـك نـار الغضـب فـي نفـوس الـوطنيين، فانطلقـت فـي تبريـز خـلال المـدة مـن ايـار حتـى تشـرين الاول ١٩٠٨م انتفاضـة شـعبية استشـرى لهيبهـا فـي عمـوم الـبلاد قادهـا كـل مـن **(سـتارخان)** و**(بـاقر خـان)** ، غيـر ان المعارضـة وبهـدف تفويـت الفرصـة علـى أي شـكل مـن اشـكال التـدخل الاجنبـي ركنـت الـى التهدئـة لابعـاد خطـر الاحـتلال العسـكري وسـلكت طريـق المقاومـة السـلمية، ففتحـت فـروع لمؤسسـات ثقافيـة فـي بعـض المـدن الكبـرى بهـدف كسـب اكبـر قـدر ممكـن مـن الاتبـاع والمؤيـدين فـي كرمنشاه وساو جبلاق[وغيرها من المدن الايرانية الاخرى.

ونتيجـة للضـغط الـداخلي والخـارجي اعلـن الشـاه مطلـع شـهر كـانون الاول ١٩٠٨م رغبتـه فـي افتتـاح المجلـس "**مـن اجـل ان يبـين للـدول الغربيـة وخاصة بريطانيا وروسيا مدى احترامه للقانون الاساس**".

غيـر ان ذلـك لـم يفـت مـن عضـد المعارضـة الايرانيـة فـي مقاومـة توجهـات محمد علـي شـاه، فعمـت انتفاضـات شـعبية فـي جميـع المـدن الايرانيـة وامتـد شـرارها فـي ٢ كـانون الثـاني ١٩٠٩م الـى اصـفهان التـي أصـبحت تحـت سـيطرة المعارضـة تمامـا مكونـة فيهـا سـلطة محليـة خاصـة بعـد ان انضـم اليهـا ابنـاء عشـيرة **(البختياريـة)** ، تلـك العشـيرة التـي كـان لهـا نصـيب وافـر داخـل الحركـة

الوطنية خلال تلك المدة بقيادة العديد من رجالاتها وعلى راسهم **(نجف قلي خان صمصام السلطنة)** و**(علي قلي خان سرداراسعد)** ، الذي تفاوض مع الشيخ **(خزعل)** شيخ امارة الأحواز لبقاء توابعه محايدة في اثناء صراعه مع الشاه، ما شجع المدن الايرانية الاخرى على طرد حكام الشاه منها واقامة ادارات محلية فيها كما حدث في كيلان وولاية لار في فارس، كما وانتفضت رشت خلال المدة من (٨ شباط وحتى ٥ مايس ١٩٠٩م)، وفي اجزاء من بندر عباس في١٧ اذار وهمذان وشيراز في٢٥ اذار ومشهد في ٦ نيسان ١٩٠٩م، علاوة على مشاركة القوميات الاخرى من غير الفرس كالاكراد والتركمان، حيث كانت لهم مشاركة فعالة في هذه الاحداث. وازاء هذه التطورات تدخل مرة اخرى السفيرين البريطاني السير باركلي (J. Barklay) والروسي هارتوج (Hartoring) مطالبين الشاه عبر برقية مشتركة ارسلاها يوم ٢٢ نيسان ١٩٠٩م بضرورة اعادة الحياة الدستورية للبلاد واعلان العفو العام، فاوعز الشاه يوم ٣٠ نيسان بتشكيل وزارة جديدة برئاسة **(سعد الدولة)** والاعلان عن اعادة الحياة الدستورية من دون قيد او شرط بموجب فرمان اصدره يوم ١٨ ايار ١٩٠٩م، غير ان ذلك لم يحل دون استمرار زحف الجماهير صوب العاصمةوامام ذلك طلب الشاه دعما من القوات الروسية للتدخل لانقاذ الموقف، فتقدمت القوات الروسية باتجاه رشت وقزوين وتمركزت حول قرية **(بادامك)** بالقرب من كرج وهددت بشن حرب شاملة ضد المنتفضين، فوقعت على اثرها معركة قرب بادماك بين قوات الروسية من جهة وقوات المعارضة من جهة اخرى يوم ٥ تموز ١٩٠٩م حيث الحق المنتفضين هزيمة نكراء بالقوات الروسية، توجه على اثرها المتمردين صوب العاصمة بقوة شبه

عسكرية تراوحت تعدادها مابين ٣٠٠٠-٥٠٠٠ مقاتلفضلاً عن التعزيزات العشائرية المكونة من ٥٠٠ مقاتل والوافدة من بعض الاقاليم الايرانية.

فاضطر الشاه بعد ما نفذت كل وسائل الحؤول دون تقدم المعارضة نحو طهران الى الخروج بنفسه على رأس قوة مكونة من ٥٠٠٠ جندي للدفاع عن عرشه مقسما جيشه على ثلاثة اقسام، مجهزين بالاسلحة الثقيلة وبالتعاون مع قوات العقيد لياخوفو وقعت على اثرها صدامات عنيفة عند حدود العاصمة شغلت المدة من ١٣ وحتى ١٥ تموز ١٩٠٩م انتهت بانسحاب قوات الشاه وحلفائه الروس، واصدر العقيد لياخوف امرا لجنوده بالتوقف عن اطلاق النار، فاضطر الشاه وزوجته يرافقه ما يقارب (٢٠٠) من حرسه القوزاقي الروسي الى اللجوء الى السفارة الروسية في منطقة زركنده يشاركهم عدد من الامراء وسياسيي البلاد.

دخلت المعارضة المسلحة طهران، بعدما انضم اليهم القوزاق الايراني وفي ١٦ تموز ١٩٠٩م شكل مجلس استثنائي بحضور زعماء رجال الدين والامراء وعدد من الشخصيات الايرانية البارزه وبعض ممثلي مجلس النواب السابق وقدمت قيادة المعارضة مطاليبهم" **المشروعة**"امام طاولة المجلس المذكور، وكان على رأسها اعادة الحكم الدستوري للبلاد والقضاء على الفوضى والاضطراب السائدة في البلاد نتيجة التدخلات الاجنبية في حكم ايران.

نجحت الثورة الدستورية في اقامة ملكية دستورية ونظام برلماني ، الا انها في ذات الوقت لم تستطع تغيير الوقع الاقتصادي المتردي في ايران

واستمرار تدخل بريطانيا وروسيا في الشؤون الداخلية تطبيقا للمعاهدة المعقودة بينهما عام ١٩٠٧م بتقسيم ايران بينهما ، وقد عملت ظروف العالم المضطربة والتي ادت الى اندلاع الحرب العالمية الاولى في العام ١٩١٤م الى تطبيق هذه المعاهدة واحتلال ايران ، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ ايران خلال الحرب وما بعدها افرزت واقعا رافضا لاستمرار الحكم القاجاري ومع عودة الحياة البرلمانية بعد الحرب استطاع الاصلاحيون السيطرة على البرلمان وتشكيل حكومة جديدة برز فيها اسم رضا خان الذي اصبح وزيرا للدفاع مما اكد سيطرته على القوات العسكرية والتي استطاع بواسطتها القيام بانقلاب عسكري واسقاط النظام القاجاري واعلان مملكة ايران البهلوية عام ١٩٢٥م .

انهيار الدولة العثمانية واعلان الجمهورية التركية ودور مصطفى كمال اتاتورك

كانت الدولة العثمانية قد دخلت آنذاك في طور من التفكك والانهيار، ففي عام ١٩٠٨ استقلت بلغاريا عنها، في حين أعلنت الإمبراطورية الهنغارية–النمساوية ضمّها للبوسنة والهرسك، وعام ١٩١١ احتلت إيطاليا ليبيا، بعد فشل المقاومة العثمانية والمحليّة في التصدي لها، وعقب خسارة ليبيا عاد مصطفى كمال إلى إسطنبول، نهاية عام ١٩١١، وهناك تقلد منصباً في مركز قيادة الجيش، وفي العام التالي اندلعت حروب البلقان، واستمرت لمدة عامين، شارك مصطفى كمال في الحرب من منصبه الجديد، لكن الحرب كانت استمراراً لمسلسل الانهيار العثماني فخسرت الدولة إثرها معظم الأجزاء الأوروبية المتبقية منها.

تسارعت الأحداث على الصعيد الدولي واشتعلت الحرب العالمية الأولى، ولم تلبث أن انخرطت الدولة العثمانية في الحرب، واختارت الاصطفاف إلى جانب دول المحور (ألمانيا والإمبراطورية النمساوية–الهنغارية)، وكان مصطفى آنذاك قائداً في الفيلق السادس عشر في أدرنة غرب البلاد.

في عام ١٩١٥؛ عزمت قوات الحلفاء على اختراق المضائق المائيّة الواقعة تحت السيطرة العثمانية، للوصول إلى البحر الأسود، وإنقاذ الروس في مواجهتهم مع الألمان، فأنزل الحلفاء عشرات الآلاف من الجنود بالقرب من إسطنبول، ووقعت معركة "غاليبولي" الحاسمة، والتي انتهت بتراجع قوات

الحلفاء وفشل الهجوم، وكان أتاتورك من بين القادة الأتراك المشاركين في المعركة، وقد أبلى فيها بلاءً حسناً، وبعد المعركة حاز على ترقية مكافأة لدوره.

في الوقت ذاته؛ كانت القوات الروسية القادمة من الشرق تحقق تقدماً كاسحاً على حساب الجيش_ حتى وصلت القوات الروسية إلى بحيرة "وان"، واقتربت من مناطق وسط الأناضول، وبعد فراغه من معركة غاليبولي، عُيّن مصطفى كمال في منصب رئاسة أركان حرب الجيش الثالث، المتواجد على الجبهة الشرقية في مواجهة الروس، وتزامن ذلك مع اندلاع الثورة البلشفية، عام ١٩١٧، في روسيا، وصولاً إلى الإطاحة بحكم القيصر، ما أدى لوقوع الارتباك على الجبهات الروسيّة، فاستغل مصطفى كمال الأحداث وبدأ بتحقيق الانتصارات واستعادة المناطق المنتزعة من قبل الروس، وإثر ذلك تمّ ترفيعه إلى رتبة "أميرالاي."

تصوير لإنزال قوات الحلفاء في "غاليبولي" في نيسان ١٩١٥

بروز مصطفى كمال اتاتورك :

ولـد مصـطفى كمـال، عـام ١٨٨١، فـي "سـالونيك"، الواقعـة فـي اليونـان اليـوم. كـان فـي طفولتـه يراقـب تلاميـذ المدرسـة **العسـكرية** وينظـر بإعجـاب لـزيّهم

العسكري، وعندما أصبح في الثانية عشرة من عمره، قرّر الالتحاق بالتعليم العسكري، رغم معارضة والدته، وأنهى تعليمه العسكري عام ١٩٠٥، وعقب تخرّجه أُرسل للالتحاق بـ "الجيش الخامس" في دمشق من أجل التدريب.

كانت البلاد في تلك المرحلة تشهد تحوّلات جذريّة، صاحبها صعود اتجاهات جديدة، كان من أبرزها الاتجاه القومي التركي، المعروف بـ "الطورانيّة"، والذي تبنّته جمعية الاتحاد والترقي، وكان يتلخص بالسعي لتوحيد الشعوب ذات الأصول التركية.

وفي شباط (فبراير) من عام ١٩٠٨، اختار مصطفى كمال الانضمام لجمعية الاتحاد والترقي، وفي الثالث والعشرين من تموز (يوليو) من العام ذاته، تمكّنت الجمعية من الانقلاب على السلطان عبد الحميد، وإعادة الحكم بالدستور، وفي أعقاب ذلك أُرسل مصطفى كمال من قبل الجمعية إلى طرابلس بليبيا من أجل دراسة الأوضاع الأمنية هناك، وبثّ الفكر والمشروع الاتحاديّ بين الأهالي.

البكباشي مصطفى كمال (يسار) مع قوات بدوية في درنة شرق ليبيا

هزيمة الدولة العثمانية

كانت نتيجة الحرب العالمية فادحة على الدولة العثمانية، أدّت إلى تفككها وفقدانها معظم أراضيها، فمن الجنوب وصلت القوات البريطانيّة والفرنسيّة إلى مناطق سوريا والعراق، ووصلت حتى عمق الأناضول، ودخلت القوات الإيطالية مناطق الساحل المتوسطي الجنوبي، أما القوات اليونانية فبسطت سيطرتها على غرب البلدان، محققة لوهلة حلم "اليونان الكبرى"، أما العاصمة، إسطنبول، فخضعت لسيطرة قوات إنجليزية وفرنسية وإيطالية. وتكرست هذه الوضعية مع توقيع اتفاقية هدنة "مودروس"، في الثلاثين من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨.

معاهدة سيفر ١٩٢٠ :

جاءت معاهدة "سيفر" لتكرّس تجزئة الإمبراطورية، مع إقرار فرض سيطرة دولية على المضائق المائية، والنصّ على إقامة دولة أرمنيّة ومنطقة كردية ذات حكم ذاتي من الممكن أن تفضي إلى الاستقلال، وإعطاء مقاطعتَيْ تراقيا وإزمير لليونان.

كانت معاهدة "سيفر" للأتراك، كما كانت "سايكس–بيكو" بالنسبة للعرب؛ قد أدت إلى تفجير الغضب الشعبي والرفض داخل المؤسسة العسكرية والبيروقراطية التركيّة، والذي اتجه جانب منه ضدّ حكومة السلطان في إسطنبول والتي عرفت بـ "حرب الاستقلال"، فانتقل مصطفى كمال اتاتورك إلى

أنقرة، عام ١٩١٩، واختارها مركزاً لحركة المقاومة؛ بسبب توسطها البلاد وبعدها عن مناطق قوات الحلفاء.

أطلق مصطفى كمال نداء التمرّد على حكومة إسطنبول، باعتبارها خاضعة للاحتلال، وطلب من مجلس الشعب التفويض بكامل الصلاحيات لخوض المواجهة، وتلقى غالبية حكام الأقاليم النداء بالقبول، وتبع ذلك عقد مؤتمريْ "أرضروم" و"سيواس"، أولى منابر المقاومة، والتي ترسّخت عبرها مكانة مصطفى كمال كزعيم جامع للأمة التركيّة، التي كانت تخوض أحد أكثر المراحل حرجاً ومصيريّة في تاريخها.

انطلقت المقاومة، وسرعان ما تحوّلت إلى حرب ، في المرحلة الأولى بدأت ضدّ القوى الأرمنيّة التي كانت قد أعلنت قيام جمهوريّة في الشرق تمتد حتى القوقاز، بعد ذلك؛ جرى نقل القوات والتركيز على الجبهة الغربية؛ حيث كانت قد اندلعت مقاومة محليّة، عام ١٩٢١، بقيادة الوجهاء، ضدّ الفرنسيين والإيطاليين، حتى قررت القوات المحتلّة مغادرة الأناضول. وفي ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢١؛ غادرت بقية قوات الحلفاء عن الدردنيل وإسطنبول دون قتال.

تمكّن بعدها مصطفى كمال من حشد معظم القوات التركيّة ضد الجيش اليوناني، وفي تلك الأثناء كان مؤتمر لندن (١٩٢١) قد انتهى إلى عزل اليونانيين على الصعيد الدبلوماسي، ودخلت بذلك الحرب اليونانية التركية (١٩١٩-١٩٢١) مرحلة جديدة حاسمة، وجاء المنعطف الحاسم مع الانتصار التركي في معركة "سقاريا"، والتي منح إثرها مصطفى كمال لقب "الغازي"، الذي كان لا يمنح إلا للسلطان. وفي آب (أغسطس) ١٩٢٢، شنّ الأتراك

الهجوم الأخير، وفي ٩ أيلول (سبتمبر) تمكّنوا من بسط السيطرة على إزمير، الأمر الذي أدى إلى فرار الجيش اليوناني.

استطاع مصطفى كمال في هذه الحرب كسب تأييد وبناء شعبية واسعة بين الأتراك ، فتمكّن من كسب العلماء ، عبر شرعنة الحرب باعتبارها حرباً لتحرير الخليفة "أسير الكفرة"، كما انضم إليه الوجهاء الذين انتفعوا من مصادرة أملاك الأرمن وإعادة توزيعها عليهم، وانضم إليه وجهاء الأكراد؛ بسبب رسائله التي كانت تؤكد حمايته لهم من دولة أرمنيّة طور التشكّل.

معاهدة لوزان وتأسيس الجمهورية التركية :

كانت حكومة مصطفى كمال ترفض الاعتراف بمعاهدة سيفر، وإثر الثبات والمقاومة التركية في حرب الاستقلال اضطر الحلفاء لمعاودة التفاوض مع الجانب التركي، فعقدت لهذا الغرض، بداية من العام ١٩٢٢، محادثات في لوزان بسويسرا، واستمرت حتى عام ١٩٢٣.

وقعّت معاهدة لوزان النهائية، في تموز (يوليو) ١٩٢٣، ونتج عنها الإقرار بقيام الجمهورية الحديثة في الأناضول وتراقيا الشرقية، مع ضمّ الأقاليم السورية الشمالية (وضمّ لواء الإسكندرون لاحقاً عام ١٩٣٩)، لم تطرح المعاهدة مشروع قيام دولة أرمنية، وإنما حصل الأرمن واليونان واليهود على وضعية أقليات، كما لم يحصل الأكراد على حكم ذاتي كردي، وليترسخ بذلك انتصار مصطفى كمال في حرب الاستقلال، وفي ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر)

١٩٢٣، أعلن استقلال الجمهورية التركية وأصبح مصطفى كمال أوّل رئيس لها.

أثناء انعقاد المحادثات، حدثت هناك أزمة تمثيل للجانب التركيّ بسبب وجود حكومتين؛ حكومة تحت الاحتلال، وحكومة التحرير، مما استدعى حدوث المواجهة مع مؤسسة الخلافة، ولحلّ أزمة ازدواج التمثيل واستئناف المفاوضات، قرّر مصطفى كمال خلع السلطان محمد السادس، آخر السلاطين، في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢، ليكون بذلك قد قطع الخطوة الأهم في سبيل إلغاء منصب الخلافة نهائياً، وهو ما حصل بعد أقلّ من عامين.

رضا شاه

رضا خان المسمى برضا شاه، مؤسس الدولة البهلوية وحاكمها ما بين ١٩٢٥ و ١٩٤١، وُلد في ١٨٧٨ في بلدة "سواد كوه" في محافظة مازندران، توفي والده "عباس قلي خان" حين كان رضا رضيعاً، فانتقل مع أمه ذات الأصول القوقازية إلى طهران، وبعد زواجها مجددا تكفل خاله بتربيته، إلى أن أودعه عند أسرة صديق العائلة الجنرال "توومان كاظم خان." صبت النهاية المتخبطة لعصر القاجارية لصالح رضا خان، الذي حظي بمساندة بريطانية وبدعم بعض أطراف الداخل، فلعب دورا في إعادة الاستقرار والقضاء على المعارضين، وقد أشرف شخصيا على الانتخابات التشريعية ما سهّل تشكيل برلمان موالٍ له، ووصل إلى سدّة الحكم.

حكمه:

بسبب الظروف السيئة التي عاشتها ايران بعد الحرب العالمية الاولى وتدهور الوضع الاقتصادي وسقوط الحكومات المتعاقبة ، نجح رضا خان في القيام بانقلاب عسكري في ٢١ / شباط / ١٩٢١ بالتعاون مع السياسي الايراني ضياء الدين الطباطائي وشكل حكومة جديدة استلم فيها رضا خان وزارة الدفاع وبذلك سيطر على

السلطة في ايران من الناحتين السياسية والعسكرية وهو ما للاعلان عن انهاء حكم الاسرة القاجارية بعد قرار المجلس التأسيسي في ٦ / كانون الاول / ١٩٢٥ واسناد العرش الايراني الى رضا خان الذي القب برضا شاه وتوج في ٢٥ / نيسان / ١٩٢٥ .

شكّل الحكم البهلوي منعطفاً حساساً في تاريخ ايران والتصاقها بقوى خارجية، فقبل تولي رضا خان للحكم، كان ملوك إيران يرتكزون في حكمهم على العرق والأرستقراطية الداخلية رغم وجود من يساندهم ويدعمهم من الخارج، لكنَّ البهلوية بدت أكثر وضوحاً في تبعيتها للخارج ، كما أنَّ حكم هذه السلالة كان بمثابة امتداد لنظام الهيمنة العالمية والاستعمار البريطاني.
اتصف حكم رضا بهلوي بالفردية والاستبداد أيضا، وعلى الرغم من وجود مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن الشاه كان يتدخل في كل شؤون الدولة. فنواب مجلس الشورى الوطني كان يتم انتخابهم على أساس قائمة يتم وضعها من قبل قادة الجيش وحاكم مركز الشرطة، ثم تُقدّم لرضا شاه من أجل الموافقة عليها، ومن بعدها يتم إعلام وزارة الداخلية أنه تم انتخاب هؤلاء الاشخاص.
لم يختلف حكم رضا بهلوي عمّن سبقوه في حكم البلاد من استبداد، إلا أنَّ الأخير أضاف لمساته الدكتاتورية وجرّد كلّاً من المجلس والسلطتين القضائية والتنفيذية من كل أشكال الاستقلالية، لم تكن أجهزة الدولة أو الوزارات تمتلك أية قدرة على اتخاذ القرارات، كما أن البعض كانوا غير قادرين على الإفصاح عن آرائهم، بسبب خوفهم ومعرفتهم بالعقلية الحاكمة.

نشر مفهوم القومية الراديكالية

في عهد رضا بهلوي تم تكثيف الجهود لنشر مفهوم القومية الراديكالية، وذلك بهدف تهميش الإسلام، بالإضافة إلى الترويج لمفاهيم ومصطلحات أجنبية تقليداً للغرب، من قبيل مفهوم "فصل الدين عن السياسة"، مع تجاهل الظروف التاريخية الإيرانية والتضامن بين القومية والدين اللذين لعبا دوراً مؤثراً في وحدة البلاد وتعزيز الهوية القومية للمجتمع الإيراني. وكانت القومية الراديكالية التي يتّصف بها الحكم البهلوي تتسم بالعنصرية، التي استهدفت بعض القوميات الإيرانية، مثل الأتراك والكرد والعرب والبلّوش والتركمان، وقد بذل رضا بهلوي جهوداً عديدة من أجل تغيير الأبجدية باللغة الفارسية إلى حروف لاتينية. ويشار إلى أن هذا الشاه قام في أواخر حكمه بالتقرّب من الحركة العنصرية النازية في ألمانيا بقيادة أدولف هتلر، فكانت النرجسية لديه مرتفعة جداً لدرجة أنه طلب من الصحفيين في ذلك الوقت مقارنته بهتلر وتمجيده أيضاً.

حكمه العسكري

بسبب خلفيته العسكرية والروح الفردية التي يتصف بها، اعتبر بهلوي الجيش أساساً لحكمه، حيث كان يرى أنَّ لقادة الجيش منزلةً أرفع شأناً من منزلة مسؤولي الدولة.

وفي حين سعى بهلوي إلى تجديده، كانت مهمة الجيش الإيراني تقتصر على ترهيب وقمع معارضي الداخل وسلب ونهب القبائل والعشائر وتعزيز الحكم، ولم يكن بأي حال جيشاً قوياً أو قومياً، فهو لم يتمكّن من مواجهة أي اعتداء خارجي تعرّضت له البلاد.

سياسة التغريب ومحاربة القيم الدينية

كان الشعب الإيراني في تلك الحقبة يشبّه حكم رضا شاه بالاحتلال، لأنه لا يختلف عنه بشيء بحسب رأيهم، فقد قتل العديد من الرجال والنساء الأبرياء خلال انتفاضة مسجد "كوهرشاد" عام ١٩٣٥ في مشهد، كما تم اعتقال رجال الدين ممّن حرّضوا الشعب على الاحتجاج على قانون خلع الحجاب وإجبار الرجال على ارتداء الزيّ الغربي ومن ضمنه القبعة، وتعتبر هذه الحادثة من أهم الاحداث التي حصلت في عهد رضا شاه. والجدير بالذكر أنه قبل أن يصل بهلوي إلى الحكم، كان قد حاول كسب ثقة الناس والتقرّب من علماء الدين، بل وكان يشارك في المناسبات الدينية، كمراسم عاشوراء، حتى أنه أصدر أمراً لوزارة التربية والتعليم في عام ١٩٢٤ لتشرف على القضايا التي تُنشر في الصحف وأن تمنع القضايا المخالفة للشرع.

علاوة على ذلك، أصدر بهلوي أمراً بإغلاق المحال التي تبيع المشروبات الروحية، وأماكن لعب القمار، وقد وعد علماء الدين عندما التقى بهم في النجف أنه سينفذ البند الثاني المكمّل في الدستور الذي ينص على إشراف رجال الدين على مقررات مجلس الشورى الوطني، لكنّه لم يستمر طويلاً على هذا المنوال، فحين وصل إلى الحكم كشف القناع الذي لطالما أرهقه، وأظهر شخصيته الحقيقية.

سرعان ما أعلن بهلوي عن هجومه العلني والواضح على الشعائر والقيم الدينية في عيد نوروز سنة ١٩٢٧، خاصة عندما احتج آية الله محمد تقي بافقي على نساء الأسرة المالكة لدخولهم إلى مرقد فاطمة المعصومة وعدم مراعاة الاعتبارات الإسلامية، فقام الشاه إثر ذلك الاحتجاج بالدخول إلى المرقد بحذائه، ثم ركل بافقي ليُصدر لاحقاً أمراً بنفيه.

استمر بهلوي بعدائه للدين ومحاولة إلغاء دور شيوخه من المجتمع، وحجّم الحوزات الدينية تحت شعار "إصلاح الدين" من أجل تبديل هذه المفاهيم بقوانين غربية، كما أنه منع ممارسة الطقوس الدينية، ومنها مراسم عزاء الإمام الحسين، واستبدلها بكرنفالات لفرق موسيقية عسكرية كانت تُقام في أيام عاشوراء، مستفزاً بذلك مشاعر الشعب، فضلاً عن تدمير المدارس والحوزات الدينية والترويج للمنكرات والأعمال المخالفة للشريعة.

حاول كثيرون من رجال الدين معارضة الأعمال الاستفزازية هذه، لكنَّ بهلوي ردّ بإبعاد هؤلاء وقتلهم، مثل آية الله مدرّس وغيره.

سقوط حكمه

أبدى بهلوي تعاطفاً مع هتلر أثناء الحرب العالمية الثانية، فتسبب موقفه هذا في تدخل القوات البريطانية والسوفييتية وغزوها إيران، فالجيش الإيراني الجديد والمؤلف من ١٢٠ ألف جندي، والمجهّز بالمعدّات الحربية، لم يصمد كثيراً أمام القوات المزدوجة البريطانية والسوفيتية، فانهار في غضون ستة أيام، ليتم عزل بهلوي عام ١٩٤١ م وتنازل عن العرش لابنه محمد رضا بهلوي، ومن ثم نُفي إلى مومباي في الهند، ومنها إلى جزيرة موريشيوس ثم إلى جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا.

توفي رضا بهلوي في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٤٤ في جوهانسبرغ، وحالت الاضطرابات السياسية في إيران دون نقل ودفن جثمانه في وطنه. ونظراً لعلاقة المصاهرة التي كانت بين ملكي مصر وإيران فقد نقل جثمان رضا بهلوي إلى

القــاهرة، حيــث دُفــن بمســجد الرفــاعي فــي ٢٨ تشــرين الأول/ أكتــوبر ١٩٤٤. لكـنّ خلافـاً وقـع بـين الطـرفين لاحقـا، إثـر طـلاق الشـاه محمد رضـا بهلـوي نجـل رضـا خــان مــن الأميــرة فوزيــة ابنــة فــؤاد الأول، فنقــل رفــات والــده إلــى إيــران، وأقــام لــه ضـريحاً فـي منطقـة "شـهر ري" فـي طهـران، وقـد تـم هـدم الضـريح بعـد قيـام الثـورة الإسلامية الإيرانية سنة ١٩٧٩.

اجراءات رضا شاه التحديثية

في المجال الاداري والاقتصادي

كان نادر شاه قد أعد العدة لبناء دولة حديثة قوية وان كانت على النمط الملكي ،الا انه اراد منها مجاراة الدول الحديثة والتشبه بها لا سيما تقليده لجارته تركيا ولزعيمها اتاتورك ، فقد عمل ومنذُ بداية حكمه الى تقوية الدولة وسيطرتها على المجتمع الذي عدهُ مجتمعاً واحداً ينتمي جميع افراده ومكوناته الى ايران ،وهو بذلك يشبه في فكرته هذه النمط والتجربة الكمالية في تركيا، ولاجل تنفيذ هذه التجربة بدأ رضا شاه بالغاء كل الانظمة والقوانين الادارية القاجارية والتي اتهمت بالضعف والفساد وعدم الكفاءة وتحويله الى جهاز اداري جديد مبني على عدد كبير من الموظفين في الدولة موزعين على وزاراتها المتعددة ومن الاشخاص المقربين للشاه ولنظامه الجديد ، وقام بتعديل تلك القوانين الادارية بما يتوافق مع تطبيق فكرته بالسيطرة المباشرة والمركزية على ادارة الدولة ، فقام بتعديل واعادة النظر بالاقاليم الادارية لأيران وتغيير حدودها بما يضمن السيطرة عليها وأوجد اقاليم جديدة تتناسب مع الوضع الجديد لأيران وبأسماء جديدة في اشارة واضحة الى سيادة الطبيعة الايرانية على جميع المسميات الاخرى مع حرصه الشديد على تقليل صلاحيات وسلطات حكام الاقاليم.

واتسمت سياسة رضا شاه بالشدة والعنف مع القوميات الغير فارسية ومحاولة تذويبها ضمن الدولة البهلوية وادعائه بأن جميع الشعوب القاطنة في ايران هي امة ايرانية، وكانت الاجراءات الادارية وتغيير هيكلها ضمن سياق تحديث البلاد يأتي ضمن هذا الاطار مع تقليص سلطات وصلاحيات حكامها الذين اصبح اغلبهم من المقربين لرضا شاه، وشرع منذُ البداية قانون التسجيل العقاري وقانون الانضباط المدني ونظام الترقية للخدمة المدنية ، وضمن السياق نفسه اجرى تغييراً في اسماء بعض الاقاليم كأستبدال عربستان بخوزستان ولورستان بكرمنشاه وكردستان بغرب اذربيجان واورميا برضائية

فـي حركـة واضـحة لألغـاء هويـات هـذه الاقـاليم القوميـة ووصـل الامـر الـى تغييـر تسمية الدولة برمتها من بلاد فارس الى ايران ١٩٣٥م .

وضـمن نفـس السـياق فـأن التحـديث فـي الجانـب الاقتصـادي لأيـران قـد اولـى اهتمامـاً كبيـراً بالقطـاع الزراعـي فالخزينـة التـي ورثهـا رضـا شـاه كانـت خاويـة ومتخمـة بالـديون ولهـذا فأنـه اولـى تحسـين هـذا الجانـب اهتمامـاً مـا يعـادل اهتمامـه بترسـيخ سـلطته وتثبيـت حكمـه ، ولاجـل تطبيـق سياسـة اصـلاح وتحـديث الجانـب الاقتصـادي بـدأ رضـا شـاه بـأطلاق حزمـة مـن القـوانين الجديـدة عمـل فيهـا الـى الحـد مـن تزايـد النفـوذ الاجنبـي واتخـاذ خطـوات سـريعة لألغـاء الامتيـازات الاجنبيـة ووضـع تعريفـة كمركيـة جديـدة وتقلـيص عـدد المـوظفين والمستشـارين الاجانـب العـاملين فـي ايـران واعـادة الاراضـي والمملتلكـات التـي نقلـت الـى ايـادي اجنبيـة والبـدء بطباعـة وسـك النقـود مـن البنـك الملكـي البريطـاني الـى البنـك الوطني الايراني وزيادة العائدات المالية عن طريق الانتاج الايراني .

نلاحـظ ان رضـا شـاه اتجـه كمـا فعـل اتـاتورك نحـو تحسـين حالـة الفلاحـين لغـرض تطـوير وتحسـين الانتـاج الزراعـي وزيادتـه ،فأصـدر العديـد مـن القـوانين التـي تـنظم علاقـات الانتـاج ،والقضـاء علـى العلاقـات الاقطاعيـة وشـبه الاقطاعيـة التـي كانـت ملازمـة لحيـاة الفـلاح الايـرانين وحـاول بشـكل جـاد استصـلاح الاراضـي البـور فقـام بتمليكهـا للفلاحـين رغـم الـنقص فـي السـيولة النقديـة لأتمـام هـذه المهمـة فأعتمـد ايضـاً علـى اعطـاء القـروض الميسـرة والبعيـدة المـدى ، وقـدم الاعفـاءات مـن الضـرائب والرسـوم الاخـرى لمـدة عشـر سـنوات بغيـة اعطـاء الفرصـة للفلاحـين والمـزارعين لزيـادة انتـاجهم وتـوقير مـردودات ماليـة فضـلاً عـن الاعتمـاد علـى الخبـراء الزراعـي مـن خـارج ايـران واسـتيراد البـذور الزراعيـة عاليـة الجـودة وفـتح المـدارس وكليـات الزراعـة وارسـال الطلبـة الى خارج ايران للدراسة في هذا المجال .

وفي المجال الصناعي فقد بدأ رضا شاه بمحاولات تطوير وتحديث الصناعة الايرانية منذُ مطلع الثلاثينيات فقد شهدت الفترة السابقة محاولات تشجيع الصناعة الوطنية والخروج من الازمات الاقتصادية الداخلية وهو ما دفع بالدولة الى الدخول بشكل واضح الى تنظيم العلاقات في الانتاج الصناعي والحرفي التقليدي ، وبناءاً على ذلك فقد سعى رضا شاه الى محاولة السيطرة على المؤسسات الصناعية ومضاعفة استثمار الحكومة في قطاع الصناعة وركز على الصناعات الموجودة فعلاً في ايران كصناعة السكر والنسيج والاسمنت والصابون وتقطير الخمور والتبغ ، ولم يشمل ذلك الصناعة النفطية التي كانت تدار بالكامل انتاجاً وتكريراً وتصديراً من قبل الشركات الاجنبية التي وقعت على معاهدات وامتيازات بهذا الصدد مع ايران ومنذ العهد القاجاري والتي لم يكن بالامكان الغائها في الوقت الراهن من قبل رضا شاه .

ولاجل انجاح مساعيه فقد شجع رضا شاه واصدر القوانين المتعددة لتشجيع الصناعات الحرفية التقليدية لا سيما صناعة النسيج والسجاد الايراني وانشاء لذلك المؤسسات الحكومية التي تشرف على انتاج تلك الحرف وزيادة اعداد معاملها ومصانعها وبالتالي زيادة كبيرة في اعداد العمال الذين وصلت اعدادهم الى ارقام كبيرة في مدن صناعية معينة مقابل بقاء مدن اخرى كثيرة على النمط الصناعي اليدوي البسيط ، وقدر صدرت القوانين التي تعطي حق تشكيل النقابات للعمال ولا سيما قانون العمال الاول لعام ١٩٣٦م .

اما في المجال التجاري والمالي لقي ايضاً اهتماماً كبيراً من لدن رضا شاه والذي سعى الى رسم سياسة قائمة على اصدار قوانين احتكار التجارة الخارجية وتحديد الاسعار لمعظم السلع والمنتجات منذُ العام ١٩٣١م ، وقد هدف رضا شاه بذلك اقامة التوازن في الميزان التجاري فتم احتكار وتأميم مصانع ومعامل وتجارة الشاي والسكر والفواكه المجففة والحنطة والرز والمنتوجات القطنية، وأصدر قانون رقابة التمويل لسنة ١٩٣٤م وذلك لتخويل التجار حق الاستيراد والتصدير بأوامر رسمية والزامهم بوضع ممتلكاتهم من

العملة الصعبة في المصرف الوطني لغرض سيطرة الدولة على بيع وشراء العملة الصعبة والسيطرة على توزيعها وصرفها داخل ايران .

وفي سياق سياسة رضا شاه الاقتصادية ومواجهة الاحتكارات الاجنبية والازمات الاقتصادية التي عصفت بالعالم عامي ١٩٢٩-١٩٣٣م شجع الايرانيين على انشاء المعامل والمصانع الصناعية وفّعل نظام المقايضة في السلع لأنعاش الاقتصاد الايراني ولا سيما المقايضة بالسلع والمنتجات مع الاتحاد السوفيتي والمانيا .

وبطبيعة الحال فأن رضا شاه لم يغفل الجانب المالي في دعم التجارة الايرانية فقد اصدر القوانين والتعليمات التي تحث وتدعم على انشاء المصارف والمؤسسات المالية مثل المصرف الاهلي والمصرف الزراعي وسحب القوة والقدرة المالية للشركات المصرفية الاجنبية ، وقد أسهمت هذه الاجراءات من قبل رضا شاه على زيادة المنتوج المحلي وتقوية العملة المحلية ودعم الاقتصاد الايراني.

وكانت هناك وسائل اخرى قام بها رضا شاه لدعم الاقتصاد والتجارة الايرانية كالاهتمام بطرق المواصلات البرية وسكك الحديد وأسس لذلك وزارة الطرق عام ١٩٣٠م والتي عملت خلال السنوات اللاحقة على ربط اغلب المدن الايرانية بطرق مواصلات حديثة فضلا عن مد خطوط السكك الحديدية بين موانئ ايران والمدن الصناعية والتجارية ودعم الاسطول البحري التجاري الايراني وهو ما اسهم بشكل عام في تقوية صادرات ووارادت ايران منها واليها ، وتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية وزيادة حركة الاموال المحلية والصعبة .

التحديث في الجانب الاقتصادي

- **الهدف من التحديث الاقتصادي :**

اكد اتاتورك ان الاستقلال السياسي لا يكتمل الا بالوصول الى الاستقلال الاقتصادي وان الدولة عازمة على تجاوز الازمات الاقتصادية السابقة وتسديد الديون الاجنبية وبناء اقتصاد وطني قوي ينافس الدول الاوربية ، ولاجل تطبيق مبادئه تلك عقد لذلك المؤتمرات والحوارات الاقتصادية والاهتمام بما يصدر عنها من توصيات وقرارات ونقلها الى مؤسسات الدولة لتنفيذها ، الا ان التطبيق الحقيقي لتطوير وتحديث الاقتصاد التركي لم يتم خلال السنوات الاولى لتأسيس الجمهورية نظراً لأنشغال السلطات في دعم الحكم الجديد وتصفية الاثار السلبية التي تركتها هزيمة الدولة العثمانية لا سيما في الجانب السياسي والعسكري ونتيجة لذلك فقد كانت الخطوات الاولى للتحديث الاقتصادي قد بدأت مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين .

- **سياسة الدولة في التحديث الاقتصادي :**

اعتمدت السياسة التركية في الجانب الاقتصادي على التدخل المباشر من قبل الدولة في الواقع الاقتصادي مع الاقرار بأهمية القطاع الخاص ورغم اتهام المعارضين لاتاتورك أن هذا التدخل يُشكل نهجاً شيوعياً في الاقتصاد، الا انه اكد على ان سيطرة الدولة لهذا الجانب لا يستهدف المضاربة مع المساعي الفردية بل ادارة الاقتصاد بما يتلائم ومصلحة الدولة والمجتمع مع تقديم الفائدة للنشاط الخاص، وهذا الاجراء كان ضمن المبادئ الاساسية التي تمثل الفلسفة الكمالية التي اقرها حزب الشعب الجمهوري والتي ادخلت في الدستور التركي عام ١٩٣٧م الا وهي الدولتية .

وأكد اتاتورك على ان السيادة الوطنية يجب ان تكون متممة للسيادة الاقتصادية وان الوصول الى الاهداف لا يتم الا عن طريق التطور الاقتصادي وتفعيل رأس المال العام والخاص ، وعليه فأن الاجراءات في الجانب الاقتصادي كانت تبدأ من الريف التركي وتطوير الاقتصاد الزراعي .

تحديث القطاع الزراعي :

صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص منها الغاء ضريبة العُشر التي اثقلت كاهل الفلاح التركي على الرغم من انها تزود الخزينة التركية بنسبة كبيرة من الواردات ،وهو ما اعطى دافعاً قوياً للفلاح بأستثمار الاراضي وزيادة الانتاج الذي يعني زيادة الاعتماد على المنتوج الذاتي للدولة ، يتبع ذلك اصدار قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٢٥م الذي وزع الاراضي على الفلاحين مقابل بدل يدفع على اقساط بعيدة المدى مما اعطى اريحية في عمل الفلاحين والمزارعين وزيادة في الانتاج ،فضلاً عن مساهمة الدولة في دعم هذا الاقطاع بأصلاح الاراضي وتحسين البذور وتوزيعها بأسعار مناسبة وتوفير المكائن الزراعية كما اعترفت الحكومة بحق الملكية للاراضي وتوريثها ، اضافة الى اهتمام الدولة بفتح المدارس والجامعات والمختبرات المهتمة بالقطاع الزراعي مما اسهم في زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي بلغت اضعاف ما كان ينتج في العهد العثماني ، مما اوجد ضرورة ماسة الى افتتاح الحكومة التركية للمصرف الزراعي عام ١٩٢٤م الذي اخذ على عاتقه تقديم السلف المالية للفلاحين ولكبار المزارعين والتي اسهمت بشكل ملحوظ على زيادة كفاءة الانتاج الزراعي وتدوير العملة في الاقتصاد التركي.

تحديث القطاع الصناعي :

القطاع الثاني الذي شهد اهتماماً كبيرا من قبل اتاتورك ورضا شاه هو القطاع الصناعي ، ففي تركيا لم تكن الصناعة اهمية بارزة في العهد العثماني سوى وجود حرف ومهن فردية ذات بُعد محلي واعتمد على تقليد القديم في انتاجها، ولذلك سعى اتاتورك الى اصدار قانون التشغيل الصناعي عام ١٩٢٦م بهدف السماح للقطاع الخاص بتشغيل المعامل الصناعية بأموالهم الخاصة مع تقديم الدولة المساعدة لهم بالقرورض واستيراد المكائن مما اسهم في زيادة اعداد المعامل في تركيا الى ٩٢٠ معملاً عام ١٩٢٨م لصناعة السجاد والحرير وحفظ الفواكه والسكر وادوات التنظيف.

ولأجل وضع خطة صناعية تنموية اقر اتاتورك في العام ١٩٣٣م اول خطة خمسية للبدء بالتصنيع الحديث وفق متطلبات الدولة الحديثة، وهو ما اسس

الى بناء مشاريع صناعية متطورة وزعت على اغلب المدن التركية ، وهذا ما اعطى انسيابية في عمل المؤسسات الصناعية التي انتشرت في جميع الاراضي التركية ،وتكامل اقتصادي بين المدن التركية لازالت شواهده حتى اليوم ونتج عن ذلك زيادة كبيرة في الايدي العاملة وبنسب تبدو متساوية بين المدن التركية المختلفة وهو برغم ايجابياته الاقتصادية الكبيرة الا انه عمل على زيادة الهجرة من القرى والارياف الى المدن الصناعية وأصبحت هذه القرى منعزلة تعتمد على الاكتفاء الذاتي لأنتاجها .

الا انه في ذات الوقت كانت هذه الخطة عاملاً مهماً في دعم الاقتصاد التركي وتقوية العملة الوطنية من خلال زيادة الانتاج وتصديره والحصول على العملة الصعبة، واسهمت الاجراءات الحكومية الاخرى في تقوية هذا القطاع من خلال اعطاء دور للمصارف الخاصة والحكومية في تمويل هذه المشاريع كالمصرف التجاري ومصرف الصناعة والمعادن ومصرف الاعتماد الصناعي ومصرف ايتي بنك وبنك العمل وبنك سومر والبنك التركي للصناعة والمناجم ، والتي من خلالها قدمت الدولة تسهيلات كبيرة للقطاع الصناعي من خلال تشريع عدة قوانين منحت اصحاب رؤوس الاموال الخاصة عدة امتيازات لفسح المجال لهم في انشاء مشاريع صناعية وزيادة انتاجها، وكان ابرزها قانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٢٧م الذي منح القطاع الخاص امتيازات تصل الى (٢٥) سنة مع استثنائهم من ضريبة الاستهلاك لمدة (١٨) سنة ، مع استثناءات اخرى متفاوتة بحسب نوع المنتج الصناعي اضافة الى منحه الاراضي لأنشاء المصانع مع اعفاءات ضريبية لهذه المشاريع وتقديم منح مالية حكومية لها وتوفير الحماية المتوج الوطني لمنافسة المنتوج الاجنبي ، وقدم اتاتورك وحزبه الشعب الجمهوري برنامجاً تنموياً طويل الامد لتطوير وتحديث الصناعة من خلال اقرار الحكومة للخطط الخمسية الاولى لعام ١٩٣٠م والثانية لعام ١٩٣٦م وفيها حاولت الحكومة التركية التوفيق بين النهج الاشتراكي في ادارة الاقتصاد وبين حرية رأس المال الخاص وهذا ما اعطى زيادة كبيرة في تشييد وتطوير المصانع وتنوع انتاجها .

أهم ما ورد في المحاضرة :

- **كيف نظر اتاتورك الى عملية التحديث في الجانب الاقتصادي .**
- **سياسة الدولة في تطوير القطاع الزراعي .**
- **سياسة الدولة في تطوير القطاع الصناعي .**

اجراءات مصطفى كمال اتاتورك التحديثية

في الجانب السياسي والدستوري

ادرك مصطفى كمال اتاتورك ان بناء دولة حديثة يجب ان تعتمد النهج الاوربي في ادارة مؤسسات الدولة ، وتغيير الكثير من ملامح الارث الاجتماعي والثقافي لتركيا في العهد العثماني ، وقد بدأ بهذه الاجراءات بالاعتماد على ماتم الحصول عليه بعد سيطرة جمعية الاتحاد والترقي على السلطة بعد خلعها السلطان عبدالحميد الثاني والعودة الى العمل بدستور ١٨٧٦م وبناء قاعدة دستورية وبرلمانية يسيطر عليها الاتحاديون اصحاب الفكر الليبرالي الحر ، وكان سقوط العثمانيون ونجاح اتاتورك بتحرير البلاد واعلان الجمهورية عام ١٩٢٣م ، التي اعتمدت النظام العلماني الحر الليبرالي يعد تكملة لما سبق .

فرض اتاتورك نفسه كقائد اوحد لتركيا وقائدا عاما للجيش مما اعطاه قوة حقيقية لتنفيذ افكاره في الغاء اغلب مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية ، وفرض التراث التركي القومي واللغة والكتابة وتغيير اللالبسة التقليدية باخرى اوربية وتحجيم دور المؤسسات الدينية في المجتمع ، واسس لذلك حزب الشعب الجمهوري الذي عده حزب الشعب الاوحد وجعل من مبادئه الست اساس النظام الساسي للمرحلة القادمة ، وهذه المبادئ هي :

1 - الجمهورية: وهو أنسب نظام حكم متوافق مع طبيعة الشعب التركي للعدل بين جميع أفراده. وهو المظهر العام لأي دولة طبقاً للنظام الديموقراطي. وهو نظام حكم مبني على الأخلاق والأوصاف النبيلة. وهو النظام الأمثل. والقومية اليوم ماهي إلا منظمة قامت وبنيت على يد الشعب التركي العظيم وبالتالي فإنها تسمى جمهورية. من الآن فصاعدا لن يكون هناك أي فرق بين الحكومة والشعب. الحكومة هي الشعب والشعب هو الحكومة.

2 - القومية: وهو مصطلح يطلق على الشعب التركي مؤسس الجمهورية التركية. الشعب التركي واحد وعروقه واحدة سواء كان من دياربكر أو قان أو أرظروم أو طرابزون أو اسطنبول أو تراكيا أو مقدونيا. نحن أمة تركية محبة للقومية والوطنية ومقدسة لها. وأساس جمهوريتنا هو المجتمع التركي. وتزداد الجمهورية قوة كلما ازداد تمسك أفراد هذا المجتمع التركي وتعلقهم بالوطنية والقومية التركية.

3 - الشعبية : ويعتبر المبدأ الأساسي في سياستنا الداخلية وعلى هذا الأساس تحديدا تم اعتماد الدستور الذي يمنح الشعب حق وحرية تحديد مصيره. وهي نظام اجتماعي يهدف إلى تشجيع وتقويم كافة أفراد المجتمع للعمل وفقاً للنظام. يعتبر المجتمع التركي مجتمعاً متفرقاً ومختلف الأعراق لكن رؤيتنا له على أنه شعب منقسم وكل فرد فيه يعمل بمختلف المهن لكي يعيش حياة اجتماعية وخاصة هي من أهم مبادئنا.

4 - الدولتية : من وجه نظرنا هو سيطرة الدولة على اقتصاد البلاد للحفاظ على الأعمال الشخصية لأفراد المجتمع ونشاطاتهم الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات العامة وحاجة شعب كبير كالشعب التركي للقيام بأعمال لم يقم بها مسبقاً وحاجته للتطوير. لايجب أن تحل الدولة مكان المواطن كمبدأ. لكن يجب الالتزام بالشروط العامة لكي يتطور الفرد أو المواطن بشكل عام. ولا يجب التدخل في الصرف عامة مالم تكن هناك ضرورة ملحة وكذلك لايكون الصرف بغير ضوابط تحكمه.

5 - العلمانية: لاتعني العلمانية فصل الدين عن الدولة فقط. لكنها تعني كذلك حرية المواطن العامة والدينية وحرية ممارسته لها. لقد وفرت العلمانية إمكانية تطوير التدين الحقيقي لأنها فتحت باب محاربة التدين المزيف والسحر والشعوذة, لأنها أصلاً ليست مذهباً وثنيا أو إلحاديا أو حتى باطلاً. الدين مسألة وجدانية. وكل فرد يملك حرية إتباع مايمليه عليه وجدانه. نحن نحترم ونقدر الدين. ولسنا ضد التأمل والتفكر. لكننا نعمل على عدم الخلط بين

الأعمال الدينية وبين أعمال الشعب والدولة. بل نحذر من الحركات المتشددة التي تستند إلى العمل والمقصد.

6 - الثورية (الانقلابية) : إن سبب ماقمنا وما نقوم به حاليا من انقلاب وثورة هو من أجل النهوض وتطوير شعب الجمهورية التركية والوصول بالمجتمع التركي إلى مجتمع حضاري ومعاصر بمختلف آراءه وأطيافه. لقد قمنا بانقلاب عظيم ونقلنا الدولة من عصر إلى عصر جديد.

وبعد ان اطمأن اتاتورك على وضعه السياسي والامني بدأ بحركة تحديث واسعة شملت اغلب مؤسسات الدولة في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والمالية اعتمدت تنظيم العمل بهذه المؤسسات ورفدها بالجديد من الاجهزة والمعدات والالات لزيادة مردوداتها المالية ، ومنةجانب اخر فقد جعل من سيطرة الدولة على مؤسسات الدولة المهمة مع اعطاء دور كبير للقطاع الخاص ورأس المال الحر ليكون ركنا مهما في تعزيز قدرات تركيا الاقتصادية وتقليل دور المؤسسات الاجنبية او المحلية للاقليات المرتبطة بها .

كان الدستور أهم واول تلك الخطوات التي بدأ بها اتاتورك لاسيما بعد الاستقلال الكامل وتأسيس الجمهورية بحدودها الرسمية والدولية ، وكانت بصماته ومؤيديه واضحة على فقرات هذا الدستور ، رغم الخلاف والجدال داخل المجلس الوطني الكبير، مع الاحتفاظ ببعض القوانين التي شُرعت في العهد العثماني والتي لا تتعارض وطبيعة النظام الجديد ، ولعل اهم الفقرات التي ُدرجت في الدستور الجديد هي الغاء فقرة ان الاسلام دين الدولة الرسمي وهي اشارة واضحة الى النهج الغربي والعلماني في بناء الدولة الجديدة ، وقد شمل هذا البند مواداً مهمة تخص تنفيذ الاحكام الشرعية واداء اليمين الدستوري لرئيس الدولة واعضاء الحكومة ومساواة الرجل والمرأة في حق وسن الانتخاب وتثبيت حرية الضمير والاعتقاد .

في ذات الوقت الذي بث فيه اتاتورك المواد الدستورية التي تؤكد هذا النهج العلماني والديمقراطي للدولة، الا انه اهمل شروطاً أخرى لهذا التوجه منها احقيته في ترأس مجلس الامة وعدم وجود بند قانوني يحدد فترات حكم رئيس الجمهورية وكان ذلك من الاسباب الرئيسية التي ابقته رئيساً للدولة حتى وفاته ، تبع ذلك قيامه بخطوة اخرى مهمة هي تأسيس حزب الشعب الجمهوري الذي تعود فكرة تأسيسه الى العام ١٩٢٠م وقيادته للحركة الوطنية بأعتباره ممثلاً للشعب التركي مما دعى اتاتورك الى ابراز دوره الوطني والنضالي وكسب ود الشعب التركي له من خلال جولاته في المدن والارياف التركية، وعده كحزب وحيد في البلاد يجمع تحت لوائه كل القوى الوطنية ، فأعلن عن تأسيس الحزب في ٨ نيسان ١٩٢٣م ، وبذلك فقد ضمن قاعدة برلمانية قوية تسانده في المجلس الوطني وانفرادا في السلطة لتنفيذ افكاره وقراراته.

ودعماً لما عمل عليه اتاتورك فقد كان هناك اجراءات ادارية عززت في مجملها النهج الدستوري والسياسي ،الذي اتبعه كان في مقدمتها نقل العاصمة من استانبول الى انقرة في اشارة واضحة وكبيرة الى منهج الدولة الجديد البعيد عن العاصمة العثمانية العتيدة ورمز الخلافة الاسلامية في العهد العثماني، وتمَ ذلك بعد توقيع معاهدة لوزان ١٩٢٣م ، تبع ذلك تقسيم تركيا الى اقاليم ادارية جديدة تضمن سيطرة الدولة وفرضت النظام المركزي وتطبيق سياسة التحديث فيها.

وبالرغم من ان انقرة لا يمكن مقارنتها بأستانبول الا انها تمتعت بموقع جغرافي مميز يتوسط تركيا وهو ما يعطيها بعداً استراتيجيا في الحروب الخارجية ،كذلك عمل اتاتورك على الاهتمام بها بتعظيم شأنها من خلال نقل مراكز السياسة والثقافة والاقتصاد اليها ، وشمل ذلك نقل السفارات والقنصليات الاجنبية من أستانبول الى انقرة وهو اجراء لم تنفذه بعض الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا وايطاليا حتى العام ١٩٢٩م.

اهم ماورد في المحاضرة

١- الدوافع التي دعت اتاتورك لحديث الدولة التركية .

٢- المبادئ التي اعتمدها اتاتورك كأساس لبناء الجمهورية التركية .

٣- اهم القوانين التي اقرها الدستور الجديد لتركيا .

٤- اهم الاجراءات التي اتخذها اتاتورك في الجانب السياسي لدعم ادارته لعملية التحديث .

التحديث في الجانب العسكري :

نظرة عامة :

- الجانب العسكري يشمل القوات المسلحة بجميع صنوفها وقواتها البرية والبحرية والجوية ، كذلك يشمل التسليح والمعدات العسكرية .
- يمثل الجيش القوة الاولى لحماية من بين القوات المسلحة والمكلف بحماية امن وسيادة الدولة .
- جرت اصلاحات ملحوظة في الجيش ايام الدولة العثمانية الا انها لم تكن لتوازي تطور الجيوش الاوربية ، مما ادى الى هزيمة الجيش العثماني في الحرب العالمية الاولى .
- بروز مصطفى اتاتورك وقيادته للجيش التركي في حرب الاستقلال ساهم في الغاء معاهدة سيفر ١٩٢٠م المجحفة بحق تركيا وتحرير البلاد من الاحتلال ، واجبار الحلفاء على توقيع معاهدة لوزان التي اعادت الى تركيا اراضيها وسيادتها .
- بوجود اتاتورك وسمعته السياسية والعسكرية اصبح الجيش التركي مؤسسة رسمية لها كيان مستقل انيط بها حماية الجمهورية التركية .

اجراءات اتاتورك في المجال العسكري :

ان الجانب العسكري والاهتمام بالقدرات العسكرية والتقنية للقوات المسلحة من اولويات اتاتورك نظراً للارتباط المباشر بهذه المؤسسة وكونه عسكريا منذُ النشأة وقائدا للجيش والدولة التي بُنيت بيده ، فاتاتورك استلم زمام الامور بعد انهيار الجيش العثماني واعاد

تنظـيم قواتــه ليقـود حربـاً للاسـتقلال نـتج عنهـا تحريـر الـبلاد وتأسـيس تركيـا الحديثـة ، ممـا اعطـى هيبـة وقدسـية كبيـرة للجـيش التركـي فـي نفـوس الاتـراك وجعـل منـه مؤسسـة مسـتقلة تتبعـه بشـكل مباشـر وأرتـبط تأسيسه بوصوله للسلطة عام ١٩٢٣م ، الذي اوله اهتماماً

كبيـراً كونـه ممثـل عمـاد الدولـة وبانيهـا وأهـتم بتسـليحه وزيـادة اعـداده علـى الـرغم مـن اعتـراض الـدول الاوربيـة علـى ذلـك ، الا انـه حـاول التقليـل مـن التخـوف الاوربـي لتطـوير الجـيش التركـي مـن خـلال اعـلان سياسـته السـلام فـي الـداخل والسـلام فـي الخـارج ولا تـدخل للجـيش فـي شـؤون السياسـة فـي اشـارة الـى ان مهمـة الجـيش هـي الـدفاع عـن الـبلاد وكمـا ثبـت ذلـك فـي الدسـتور التركـي ان الجـيش هـو المـؤتمن علـى سـلامة البلاد الداخلية والخارجية .

وبسـبب مهنيـة اتـاتورك العسـكرية وقيادتـه للمقاومـة وتحريـر تركيـا وبنـاء الدولـة الحديثـة فقـد اعـاد تأسـيس الجـيش علـى يديـه واصـبح قائـداً عامـاً لـه ، ولـه الـولاء المطلـق ولـم يشـهد عهـده اي حركـة مضـادة مـن قبـل الجـيش او مـن قبـل اي قـوة مسـلحة رسـمية اخـرى ، وعليـه لـم يكـن الجـيش التركـي طيلـة عهـده رقيبـاً علـى الدولـة مؤسسـاتها بـل هـو احـدى مؤسسـاتها تتلقـى الاوامـر مـن الـرئيس وقـادتهم الـذين يعيـنهم ، واحـتفظ اتاتورك برتبة مارشال وهي اكبر رتبة عسكرية في الجيش .

حركة الاصلاح في الدولة العثمانية

كانت الحركة الاصلاحية الاولى قد بدأها السلطان احمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م) الذي تأثر بالمدرسة العسكرية الاوربية الحديثة محاولاً تقليدها في مجال تطوير السلاح ، تبعه في ذلك مجموعة من السلاطين الذين حاولوا السير على منهجه لا سيما بعد ملاحظتهم الضعف الواضح في القدرات العسكرية العثمانية امام التفوق الاوربي وبمجيء السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م) الذي اتخذ قرار اكثر جرؤه في عملية اصلاح الجيش والقدرات العسكرية العثمانية بإلغائه قوات الانكشارية الذين وبحسب رأييه السبب الرئيس في تراجع قدرات الدولة العثمانية ، نظراً لنهجهم القديم وتبعيتهم الى غير سلطة الدولة وكثرت مؤامراتهم عليها وتنصيبهم السلاطين بحسب رغبتهم ، ولإنجاح قواده هذا فقد استعان محمود الثاني بالضباط البريطانيين والالمان واهتم بأنشاء المدارس العسكرية والمدراس الساندة لها لتدريب الاطباء والجراحين، كذلك اهتم بالتعليم الابتدائي والثانوي وادخال المناهج والعلوم الحديثة وارسل لاجل ذلك الشباب العثماني الى المدن الاوربية لدراسة العلوم المختلفة .

فضلاً عن ذلك فقد اجرى السلطان محمود الثاني اصلاحات في المجال الاقتصادي بمحاربته الاقطاعيين من العسكر والتابعين لهم ومصادرة الاراضي

التي كانت بحوزتهم واستفاد من مدخولات هذه الاقطاعيات الكبيرة بأضافتها الى ميزانية الدولة ، واستخدامها في تطوير الجانب الصناعي وزيادة الانتاج المحلي وبخاصة معامل النسيج، كما اولى محمود الثاني اهتماماً بالجوانب الادارية للدولة واعطاءها صبغة حديثة تتناسب مع التطور الاداري في اوربا وذلك عندما انشأ وزارات الخارجية والداخلية والخزانة ، ثم سحب سلطة رجال الدين في مجال الوقف بأنشائه وزارة الاوقاف واضاف بذلك مورداً مالياً كبيراً لخزينة الدولة .

وفي جانب اخر فقد اولى محمود الثاني اهتماماً بالجانب الاجتماعي للدولة عندما اعتمد لباساً حديثاُ لأفراد الجيش محاولاً تقليد اللباس الاوربي واظهر ذلك على نفسه لتغيير مظهره الخارجي شكلاً ولبساً ، وحضوره الاحتفالات الرسمية والعامة ولا سيما التي تقيمها القنصليات الاجنبية ، كما اهتم بإصلاح طرق المواصلات والنقل بين ولايات الدولة وقام بتغيير حكام اغلب ولايات الدولة بأخرين مواليين له .

في عام ١٩٣٩م حدث تطور نوعي في عملية الاصلاح بعد تولي السلطان عبد المجيد الاول العرش العثماني (١٨٣٩-١٨٧٧م) وذلك بأصداره مرسوم كولخانه في ٣ تشرين الاول ١٨٣٩م وفيه جرت عمليه اصلاح ادارة الدولة المدنية والعسكرية ، فقد سنت عدة قوانين في مجال المحاكمات الجزائية وحرية العقيدة والاديان وحماية حق التملك ومحاربة الفساد الاداري وتحسين نظام الرسوم والضرائب والتجنيد العسكري . وقد لقيت هذه الاصلاحات ترحيباً

من لدن الدول الاوربية التي عدتها خطوة في الاتجاه الصحيح لمنح مزيد من الحريات للشعوب المنضوية تحت لواء الدولة العثمانية ولا سيما الاقليات الدينية منهم على انه في ذلك الوقت لاقى معارضة من قبل رجال الدين الذين عدوه منافياً للشرع الاسلامي وابتعاداً عن الاصول التاريخية والثقافية للعثمانيين .

ولم تثني هذه المعارضة السلطان عبد المجيد الذين استمر بنهجه الاصلاحي الذي توجه بإصدار خط شريف همايون ١٨٥٦م والذي جاء بعد هزيمة العثمانيين بحرب القرم امام روسيا (١٨٥٣م-١٨٥٦م) وما نتج عنها من ضغط خارجي على الدولة العثمانية لتقديمها تنازلات واصلاحات اكثر جدية وعليه فقد كان خط همايون تأكيداً لما جاء في مرسوم كولخانة واضاف عليه اعطاء حقوق وامتيازات اكثر لرعايا الدولة العثمانية وذلك بإعطائهم حقوق متساوية بغض النظر عن اصولهم العرقية او الدينية .

الى جانب اصداره المرسومين السابقين فقد اولى عبد المجيد الاول اهتماماً بإصلاح نظم التعليم ومحاولة ادخال المناهج الحديثة والاوربية ، وأنشأ كذلك المدارس والكليات العالية والكليات الحربية ، كما عدل في قوانين التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية والرسوم والضرائب وانشاءه محاكم خاصة للتجارة مع اوربا ، واضاف اليها اصداره قانون الاراضي (الطابو) في عام ١٨٥٨م والحاقه بمجموعة من القوانين التجارية لتنظيم عملية الملكية والعائدية

للاراضي الخاصة والزراعية ، كذلك اصداره قانون الولايات لسنة ١٨٦٤م لتنظيم وادارة تلك الولايات وتوزيعها ومدى الصلاحيات ومسؤوليات حكامها .

كان العام ١٨٧٦م مكملاً لمسيرة الاصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية وذلك بإعلان الدستور مع بداية تسلم عبد الحميد الثاني العرش وهو ما اطلق عليه بالمشروطية الاولى والذي كان محاولة جدية لتقييد سلطة السلطان واعطاء دور اكبر للسلطات التشريعية والقضائية والتمثيلية ، وأقر هذا الدستور النظام البرلماني لتشكيل مجلسي اعيان (الشيوخ) والمبعوثان (النواب) وهي محاولة من قبل الاصلاحيين والقوميين الاتراك لبناء دولة حديثة بعيدة عن التقاليد والثقافة الاسلامية ، الا ان السلطان عبد الحميد لم يكن يقبل بهذه التغيرات في كيان الدولة العثمانية فأستغل اندلاع الحرب مع روسيا ليجمد عمل الدستور واطلاقه لفكرة الجامعة الاسلامية لتوحيد صفوف المسلمين تحت القيادة العثمانية ولمواجهة التيارات الفكرية الحديثة ضدهما .

وبالرغم من اجراءات عبد الحميد المضادة للنهج الفكري المؤيد للتحديث والاصلاح الا انه حاول القيام بعدة اعمال اصلاحية لدعم مركزه الداخلي ومنها الاصلاحات العسكرية لزيادة اعداد القوات وتشكيل لجان التفتيش العسكري والاستعانة بالضباط الاوربيين لتدريب الجيش ، وقد قادت اصلاحاته تلك الى تقارب كبير مع المانيا التي شهدت في عهده العلاقات العثمانية – الالمانية تطوراً كبيراً كانت في مقدمة الاسباب التي جعلت من الدول الاوربية ولا سيما بريطانيا وفرنسا تفكر جدياُ في اسقاط الدولة العثمانية .

واضاف عبد الحميد الى عهده جملة اصلاحات اخرى تمثلت بأنشائه المدرسة الملكية لتخريج موظفي الدولة وتأسيس كليات مختلفة في العلوم الانسانية والسياسية والآداب والتجارة والطب والهندسة والشؤون المالية ، وفي عهده افتتحت جامعة استانبول ١٩٠٠م .

بالرغم من كل الاجراءات الاصلاحية التي قام بها السلطان عبد الحميد الثاني على ان الغاءه العمل بالدستور كان تعبيراً واضحاً عن معارضته لتحديث الدولة وفق النهج الغربي وهو ما الب عليه الاعداء من القوميين الاتراك والليبراليين لا سيما العسكر منهم والذين استطاعوا في العام ١٩٠٨م من الانقلاب عليه وخلعه العام التالي وتنصيب اخاه محمد رشاد (محمد السادس) واعلان العودة للعمل بدستور ١٨٧٦م ، وكانت الجهة التي قامت بالتغيير هي جمعية الاتحاد والترقي التي قادت الدولة بشكل فعلي طيلة السنوات اللاحقة وحتى نهاية العهد العثماني ومنها ظهور الوزراء والقادة العسكريين الذين قادوا عملية التغيير والاصلاح الذي يمكن ان نعده بدايات التحديث الحقيقي في تركيا .

ففي عهد الاتحاديين ظهرت الجمعيات والنوادي والمنتديات على النمط الغربي والتي شملت كل انواع الفكر والفنون والاداب والسياسة وصدرت المجلات وانتشرت الدعاية القومية التركية عبر الاناشيد والاغاني والاشعار والمحاضرات ، وانتشر التعليم للنساء وتوظيفهن في المجالات كافة وحُدثت انظمة التعليم الثانوي والجامعي بأدخال المناهج الغربية عليها ، وقد ظهرت

الحاجة الفعلية للنساء في تركيا عند اندلاع الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨م بأشغالهنَ دور الرجال في وظائف الدولة وهو ما زاد من قيمة المرأة في تركيا والتي بدأت تأخذ حقوقاً جديدة لم تعهدها في العهد العثماني ومنها صدور قانون ١٩١٦م للسماح بالنساء بحق الطلاق ومنع تعدد الزوجات ودمجت محاكم الاحوال الشخصية بوزارة العدل .

مساهمة الحركة الإسلامية في إندونيسيا :

الحركة الإسلامية هي الرائدة في القومية الاندونيسية، وهي التي توحّد المئات من القبائل والثقافات. والحركة الإسلامية لا ترفض التعددية الاجتماعية والثقافية، لكنها تدير وتوجهها كهوية وطنية. كما بدأ تطوير المنظمات الحديثة في إندونيسيا من قبل الدعاة والتجار المسلمين الذين أسسوا جمعية خيرية (١٩٠١). وهدف المنظمة ، بقيادة سعيد بن أحمد باسانديت ، تحقق التضامن الاجتماعي والأخلاقي والتعليمي. بعد ذلك قام السيد عثمان بن عبد الله بن يحي، مفتي بيتاوي، بدعم وبقوة أنشطة المنظمة لإيقاف نفوذ الاستعمار الهولاندي في الحياة الاجتماعية ، والحركة الإسلامية هي الرائدة في القومية الاندونيسية، وهي التي توحّد المئات من القبائل والثقافات ، والحركة الإسلامية لا ترفض التعددية الاجتماعية والثقافية ، ولكنها تدير وتوجهها كهوية وطنية.

وشارك زعماء المسلمين أيضا في النقاش حول المبادئ الأساسية للدولة، بما في ذلك العضوية في لجنة العمل التحضيرية من أجل الاستقلال الإندونيسي واللجنة التحضيرية من أجل الاستقلال الإندونيسي ، وفي نهاية الدورة ، شكلت لجنة التسعة المسؤولة عن صياغة أهداف الاستقلال وأيدولوجية جمهورية إندونيسيا. واللجنة مكونة من تسعة أعضاء هم : سوكارنو ومحمد هاتا، وأحمد سوباردجو، ومحمد يامين، وعبد الواحد هاشم، وعبد القهار مذكر، وأبي كوسنو، وأجوس سالم و من بين أعضاء اللجنة التسعة من كان من الجمعية المحمدية ، و جمعية نهضة العلماء و حزب شركة إسلام.

وبعد استقلال إندونيسيا ظهر دور السياسيين المسلمين البارز على نحو متزايد في بث الروح القومية والدينية وغيرها، وفي أواخر أيام حكومة الرئيس سوهارتو بدأ يتقرب إلى القوى الاجتماعية والسياسية الإسلامية، ولكن تغيرت تلك الأحوال في التسعينات فأنشأت جمعية رابطة المثقفين المسلمين في إندويسيا عام ١٩٩٠ يرأسها أحد الوزراء من حكومة الرئيس سوهارتو وهو

الأستاذ الدكتور بحر الدين يوسف حبيبي كرمز المسلم المثقف الواعي والهدف الأساسي من هذه الجمعية هو إعداد المثقفين وتأهيل المسلمين ليكونوا روادا في المجتمع. وتطورت العلاقة بين الحكومة الإندونيسية والجماعات الاسلامية حتي أصدر الرئيس سوهارتو الإذن بإنشاء بنك معاملات إندونيسيا كأول مصرف إسلامي في البلاد عام ١٩٩١.

وبعد عهد الإصلاح،اصبحت الحركة الاسلامية أكثر انفتاحا مع تعدد الأحزاب الإسلامية، مثل حزب الأمانة القوميةPAN) ، استنادا إلي جمعية محمدية)، وحزب نهضة الوطنPKB) ، استنادا إلى جمعية نهضة العلماء (NU، وحزب العدالة والرفاهية PKS) القائم على جيل جديد من المسلمين)، وحزب نجم الهلال(PBB) .

الدروس المستخلصة من تطبيق النظام الديمقراطي :

إن تطبيق النظام الديمقراطي في إندونيسيا قائم على القيم الوطنية (بانتشاسيلا)PANCASILA وتفسيره أنه جهد إنساني، كوسيلة لتحقيق رفاهية الشعب والأمة، ولتجنّب الناس من الظلم وانحراف السلطة. وقد تكون عملية التحول الديموقراطي في الدول الإسلامية وغيرها من دول العالم بعضها ناجح، لكن بعضها الآخر لم يحقق الأهداف المرجوة ، والعقيدة الإسلامية ، لا تتعارض مع تعاليم الديمقراطية العالمية. فالديموقراطية في الحقيقة ليست مخالفة للقيم الإلهية، كما أكدت في المبدأ الرابع لدولة إندونيسيا الأساسية (بانتشاسيلا (PANCASILA أن الحكمة تسيطر على العملية الديمقراطية و لا تتطلب حرية غير محدودة. كذلك تؤكد أن المبادئ الأولى (الإيمان بالوحدانية) تحرك مبادئ الدينية والوحدة الوطنية والعدالة الشعبية والاجتماعية.

وعندما واجهت الديمقراطية بانحرافات ومخالفات. كانت المنظمات الجماهيرية الإسلامية ، بما في ذلك منظمات الطلاب والشباب المسلمين بقيادة حركة الإصلاح عام ١٩٩٨، قد تعاونوا مع الجماعات القومية أو العلمانية لصالح الشعب للوصول لاصلاحات تتماشى مع تطلعات الأمة ، وزيادة التعاون وتعزيز بعضها البعض بين الحركات و الأحزاب الإسلامية في

مختلف البلدان للتأثير الأكثرعلى العمل الديمقراطي حتى ينجحوا الأكثر في الرفض على المزاعم الخاطئة حول الإسلام والمسلمين مثل الإرهاب والتطرف وضد الديمقراطية.

التحديث في المجال الاقتصادي :

عمدت الدولة منذ عام ١٩٦٩ إلى وضع الخطط الخمسية المتتالية لتنمية الاقتصاد الوطني، وكان هدفها تطوير الصناعات الأساسية كالصلب والإسمنت والصناعات البتروكيمياوية والصناعات الخشبية، كما أن من أهدافها المهمة زيادة الإنتاج الزراعي وخاصة زراعة الأرز والمطاط الطبيعي. والغاية من ذلك رفع مستوى دخل الفرد وتوفير السكن والعلاج لأكبر عدد ممكن من السكان. وقد أقرَّت الدولة ست خطط خمسية امتدت ما بين عامي ١٩٦٩ و١٩٩٠ ونجحت في خفض معدلات التضخم، إذ تدنت من ٦٠% عام ١٩٦٠ إلى ٨% في عام ١٩٨٥ فارتفعت إلى ١٢,٢% بين ١٩٩٠ - ١٩٩٨، وارتفع معدل التنمية السنوية من ١% عام ١٩٧٩ إلى ٦,١% في عام ١٩٨٦ وبلغ ٥,٩% عام ١٩٩٢ و٥,٨ بين ١٩٩٠ – ١٩٩٨ وكانت معدلات التنمية في هذه المرحلة كالتالي: الصناعة ٥,٩%، والزراعة ٣,٤%، والكهرباء ٨,١%، والغاز ٧,٤%، والخدمات ٥,٦%، والتجارة ٠,١%.

ولذلك تطورت الاستثمارات المالية المحلية والأجنبية في البلاد فارتفعت من ٢,٨٦ مليار دولار أمريكي عام ١٩٧٩ إلى ٢٤,٣ مليار دولار في سنة ١٩٨٥، وزاد عدد اليد العاملة مليوناً ونصف مليون على ما كان عليه في الخطط الخمسية الأولى. كما أن الخطط المذكورة حملت إلى البلاد الاستقرار الاقتصادي النسبي رغم تقلبات سعر النفط والغاز، واستطاعت الدولة أن تجعل الميزان التجاري رابحاً، وتوضح ذلك الأرقام التالية بملايين الدولارات:

تستورد البلاد في الوقت نفسه الآلات والمكنات المختلفة والمواد الغذائية المتنوعة واللحوم والمشروبات. وتقدر قيمة واردات إندونيسية لعام ١٩٩٨ بـ ٢٣,٩ مليار دولار أمريكي وقيمة صادراتها بنحو ٤٨,٥ مليار دولار أمريكي. وناتجها الإجمالي بـ ١٣٠٦٠٠ مليون دولار ومع ذلك فإن

الديون الخارجية تقدر بنحو ١٥٠,٨ مليار دولار (١٩٩٨). وقد تعرض الاقتصاد الإندونيسي وسوق المال في البلاد إلى هزة خطيرة خفضت قيمة الروبية الإندونيسية (١ دولار يساوي ٨٧٧٩ روبية) عام ١٩٩٨.

وبعد هذه التطورات في المجال الاقتصادي اصبحت اندونيسيا تتمتع بأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا وهي أحد اقتصادات الأسواق الناشئة في العالم. وهي أيضاً عضو في مجموعة ٢٠ وتصنف كبلد صناعي جديد ، وتحتل الترتيب ١٦ عالمياً من حيث ن.م.إ. الاسمي والترتيب السابع عالمياً من حيث النمو الاقتصادي إلا أن نمو الدخل الفردي في إندونيسيا أقل من المتوسط العالمي. ولا تزال إندونيسيا تعتمد على السوق المحلي وإنفاق الميزانية الحكومية وملكيتها للمؤسسات المملوكة للدولة (تمتلك الحكومة المركزية ١٤١ مؤسسة). كما تلعب إدارة أسعار مجموعة من السلع الأساسية (بما في ذلك الأرز والكهرباء) دوراً هاماً في اقتصاد السوق الإندونيسي. إلا أنه منذ التسعينيات، أصبح معظم الاقتصاد تحت سيطرة الأفراد الإندونيسيين والشركات الأجنبية.

في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧، استحوذت الحكومة على جزء كبير من أصول القطاع الخاص من خلال الاستحواذ على القروض البنكية المتعثرة وأصول المؤسسات من خلال عملية إعادة هيكلة الديون وبيعت الشركات المحجوزة للخصخصة بعد عدة سنوات. منذ ١٩٩٩ تعافى الاقتصاد وتسارع النمو في السنوات الأخيرة إلى ما بين ٤ إلى ٦%.

عام ٢٠١٢، حلت إندونيسيا محل الهند كثاني أسرع اقتصاد نمواً ضمن مجموعة ٢٠، بعد الصين. منذ ذلك الوقت، تباطأ معدل النمو السنوي ووصل الركود لمعدل ٥% .

التحديث في المجال الاجتماعي :

الحكومة الإندونيسية مصممة على زيادة جهودها ل خفض عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر من خلال مختلف برامج التدخل

الحكـــومي الموجهـــة لتلبيـــة الاحتياجـــات الأساســـية ل لســـكان . وتتضـــمن هـــذه البرامج ما يلي:

(أ) تقـديم الإعانـات الماليـة (مثـل الإعانـات للأغذيـة والأسـمدة والقـروض) التـي يمكـن أن تتـاح أيضـاً فـي شـكل مسـاعدة اجتماعيـة مـن قبيـل ال برنـامج المتعلـق ب الأمـن الصـحي الاجتمـاعي وبرنـامج المسـاعدة التشـغيلية للمـدارس، وبرنـامج الأمـل الأسـري و برنـامج التحـويلات النقديـة غيـر المشـروطة كجـزء مـن البرنـامج الـوطني ل تمكـين المجتمعـات المحليـة المعتمـدة علـى ذاتهـا و صـندوق ضـمان الائتمان/تمويـل مؤسسـات الأعمـال التجاريـة البالغـة الصـغر والصـغيرة والمتوسطة ، والتعاونيات، و من خلال برنامج منح القروض لصغار الملاك .

(ب) تيسـير وتوسـيع نطـاق فـرص الأعمـال التجاريـة مـن خـلال رفـع الرسـوم المختلفـة التـي فرضـت فـي منـاطق معينـة بسـبب الإصـلاح واللامركزيـة ويمثـل برنـامج الأمـل الأسـري خطـة حكوميـة تهـدف إلـى مسـاعدة الأسـر ولا سـيما تلـك التـي تعـيش فـي فقـر مـدقع مـن خـلال تقـديم المسـاعدة النقديـة فـي حالـة اسـتيفائها للشـروط المطلوبـة . ويهـدف هـذا البرنـامج إلـى تحسـين نوعيـة التعلـيم والصـحة المقـدمين للأسـر الفقيـرة للغايـة . وقـد تسـنى حاليـاً تطبيـق هـذا البرنـامج فـي عشـرين مقاطعـة، كمـا هـو الحـال فـي مقـاطعتي نوسـا تينجـارا الغربيـة وجورونتـالو ، ولا تـزال نسـبة السـكان الـذين يعيشـون تحـت مسـتوى الحـد الأدنـى من الاستهلاك الكافي للطاقة الغذائية مرتفعة في إندونيسيا.

وفـي الفتـرة مـا بـين عـامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ ، انخفضـت البطالـة فـي إندونيسـيا مـن ١٠,٢٥ مليـون شـخص إلـى ٨,٩٦ مليـون شـخص. ويُعـزى هـذا الانخفـاض، إلـى حدّ مـا، إلـى نجـاح اسـتراتيجية اسـتحداث ال وظـائف التـي نفـذت خـلال الفتـرة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ ، و التـي أنشـأت ٢,٧٣ مليـون فرصـة عمـل فـي السـنة. وقـد اسـتطاعت الوظـائف المسـتحدثة خـلال هـذه الفتـرة اسـتيعاب العـدد المتزايـد مـن البـاحثين عـن العمـل، والـذين تصـل أعـدادهم إلـى ١,٩٩ مليـون شـخص فـي السـنة. وفيمـا يتعلـق بمعـدل مشـاركة القـوة العاملـة التـي بلغـت ذروتهـا

فـي عـام ٢٠٠٥، فقـد انخفضـت هـذه ال معـدلات مـن ١١,٢٤ فـي المائـة فـي عام ٢٠٠٥ إلى ٧,٨٧ في المائة في عام ٢٠٠٩م .